دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	حروف المعاني عند الأخفش بين أقواله في معاني القرآن و مرويات العلماء عنه
المصدر:	مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة - مصر
المؤلف الرئيسي:	الراجحي، فاطة راشد
المجلد/العدد:	ع 23
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1998
الشهر:	يونيه / صفر
الصفحات:	125 - 188
رقم MD:	142973
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	إعراب القرآن، معاني الألفاظ، بلاغة القرآن، المجاز، إعجاز القرآن، النحو، الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة ، ت. 215 هـ، اللغة العربية، البحوث اللغوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/142973

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

حروف المعانى عند الأخفش بين أقواله فى معانى القرآن ومرويات العلماء عنه

د / فاطمة راشد الراجحى *

تمهيد

سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط أبو الحسن ، نحوى ، لغوى ، عروضى ، تلميذ لسيبويه وأخذ عن الخليل . وكان سيبويه يجد عند الأخفش ما يجعله يطلب رأيه فى « الكتاب » ؛ يقول الأخفش : كان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه علىَّ وهو يرى أنى أعلم منه ، وكان أعلم منى ، وأنا اليوم أعلم منه . وقد دار بين سيبويه والأخفش خلاف فى كثير من مسائل النحو . من تصانيفه : معانى القرآن ، الاشتقاق ، العروض ، المقاييس فى النحو .

يتناول البحث آراء الأخفش لحروف المعانى فى « مغنى اللبيب » وغيره من كتب الحروف . والذى دعانى لاختيار آراء الأخفش ما لاحظته من غزارة المادة وتنوع الآراء حول هذه الحروف ، والتى تعددت فيها الكتب وتنوعت ؛ فمن مغنى اللبيب إلى معانى الحروف للرمانى ، والأزهية للهروى ورصف المبانى للمالقى ، والجنى الدانى للمرادى ، وغيرها كثير .

وللأخفش فى مغنى اللبيب آراء حول هذه الحروف ؛ بعضها انفرد بها بالرأى ، وبعضها شارك غيره من النحاة فى معناها وعملها . ثم قارنت بين هذه الآراء كما نقلت عن الأخفش وبين ما قاله فى كتابه معانى القرآن .

واتبعت فى ذكر آراء الأخفش والتعليق عليها الخطوات التالية :

- لما كان البحث يدور حول آراء الأخفش لحروف المعانى فقد اتبعت ترتيب

* جامعة الكويت - كلية الآداب قسم اللغة العربية .

ابن هشام نفسه فى سرد تلك الحروف . كما أننى لم أتطرق للمعانى المختلفة التى يتضمنها كل حرف ، وإنما كان التركيز حول المسألة التى ورد فيها رأى للأخفش ، فمثلا الحرف (من) ورد له فى المغنى خمسة عشر معنى ، ذكرت من تلك المعانى معنيين .

- صدرت لكل حرف عنوانًا يبين المسألة أو القضية التى جاء فيها رأى للأخفش ؛ فمثلا عند الكلام عن (إلا) جاء عنوان المسألة على النحو التالى : هل تكون (إلا) عاطفة بمنزلة الواو ؟ . وهكذا مع بقية الحروف .

- وردت آراء للنحاة بعضها يوافق الأخفش فيما ذهب إليه ، وبعضها لم يوافقه ، ولم أقف عند تلك الآراء كثيرًا حتى لا يتشعب البحث ويخرج عن مساره ، وإنما حاولت أن أقف عند بعض الآراء التى وجدت أنها بحاجة إلى تعليق ، أو انفرد فيها الأخفش برأى يخالف بقية النحاة . كذلك كان التركيز على إثبات رأى ابن هشام وتعليقاته على كل حرف من تلك الحروف .

- بعض آراء الأخفش التى ذكرها ابن هشام لم يرد فى معانى القرآن للأخفش ، ولعل تلك الآراء أخذت عنه مشافهة ، أو نقلها ابن هشام عن مصادر أخرى ، فكثير من تلك الآراء وقفت عليها من مصادر أخرى أثبتها فى هوامش البحث .

- وقفت عند كل حرف وقفة سريعة ، ولم أرد الاسترسال فى التعريف بالحرف وبيان معانيه فهى كثيرة ، ولم أذكر إلا ما تعلق معناها بالبحث ورأى الأخفش فيها .

- كان ترتيب الحروف كما وردت فى مغنى اللبيب ، إلا أننى وضعت ترقيمًا لكل حرف ؛ فمثلًا حرف الألف جاءت آراء الأخفش فى أحد عشر نوعًا من هذه الألف ، ولذلك جاء الترقيم كالتالى :

١ - الألف المفردة ٢ - أجل

٣ - إنْ المكسورة المخففة ، وهكذا ...

ثم انتقلت إلى حرف الباء ووضعت رقم « ١ » للباء المفردة ، وهكذا مع بقية الحروف . بمعنى أن لكل حرف رقمًا أو أرقامًا خاصة به .

- خرّجت الآيات القرآنية والشواهد الشعرية والأحاديث النبوية التى وردت فى ثنايا البحث .

- ختمت البحث بالنتائج التى توصلت إليها بعد أن استعرضت رأى الأخفش وآراء النحاة . ومن خلالها سنتبين موقف الأخفش من حروف المعانى التى تشعبت فيها الآراء ، واختلف فى معانى بعضها وعملها ، وبأن ابن هشام اعتمد كثيرًا على آراء الأخفش فى بيان معانيها ، ولذلك حرصت على إثبات رأى ابن هشام أيضا على بعض الحروف .

والله الموفق ...

حرف الألف

١ - الألف المفردة :

[هل يجوز حذف همزة الاستفهام ؟]

وفى الكلام على حذف همزة الاستفهام يقول ابن هشام :

همزة الاستفهام حرف مشترك ، يدخل على الأسماء والأفعال ، وهى أصل أدوات الاستفهام . وذهب قوم إلى أن حذفها من ضرورات الشعر ، وقد أجاز الأخفش حذفها عند أمن اللبس ، وقاس ذلك فى الاختيار ، واستشهد بقوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ (١) وأن ذلك استفهام ؛ كأنه قال : أو تلك نعمة تمنها ؟ ثم فسَّر فقال : ﴿ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ وجعله بدلًا من النعمة (٢) . وقد نقل النحاس قول الأخفش ، قال الأخفش : أو تلك نعمة ، وحذفت همزة الاستفهام ، ولم يوافقه على ما ذهب إليه ، إذ لا يجوز عند النحاس حذف ألف الاستفهام ، فهى تحذف معنى فقط ، إلا أن يكون فى الكلام (أم) فيجوز حذفها فى الشعر (٣) وأيضا فى قوله تعالى ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ (٤) : حيث يجوز هذا الشيء الطالع ربى (٥) . وقال ابن هشام : إن المحققين على أن هذا خبر وليس استفهاما (٦) فهذا مما تفرد به الأخفش .

[فيم تستعمل أجل !]

٢ - (أجل) من الحروف التى ورد ذكرها قليلًا فى كتب النحو ، ولعل السبب فى ذلك يعود إلى قلة استعمالها ، فهى عند ابن هشام : حرف جواب مثل « نعم » تكون : جوابا فى الطلب والخبر . تقول لمن قال : هل قام زيد ؟ أجل ، ولمن قال : خرج عمرو : أجل .

وعند الأخفش أن (أجل) هى بعد الخبر أحسن من (نعم) ، و(نعم) بعد

---

(١) الشعراء ٢٢ .

(٢) راجع : معانى القرآن للأخفش ٢ : ٤٢٦ ، ومنهج الأخفش الأوسط فى الدراسات النحوية ٢٥٤ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٤٨٥ .

(٤) الأنعام ٧٧ .

(٥) معانى القرآن للأخفش ٢ : ٢٨٠ .

(٦) مغنى اللبيب ١ : ١١ ، ١٣ .

الاستفهام أحسن منها ، فإذا قال : أنت سوف تذهب . قلت : أجل ، وكان أحسن من (نعم) ، وإذا قال : أتذهب ؟ قلت : نعم ، وكان أحسن من (أجل) ، ووافقه على ذلك الزمخشرى وابن مالك . وذكر ابن خروف أن أكثر ما تكون (أجل) بعد الخبر . وقيد المالقى الخبر بالمثبت ، والطلب بغير النهى ، ولا تكون جوابا للنفى أو النهى [١] .

[(إن) المخففة المكسورة بين الإعمال والإهمال]

٣ - (إنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، وفى إعمالها فى الجملة الاسمية خلاف ؛ حيث منع الكوفيون إعمالها إذا خففت .

فإن المشددة إذا عملت ، فلأنها أشبهت الفعل الماضى فى اللفظ ، كما أنها مبنية على الفتح مثله ، فإذا خففت زال شبهها به ، ولذلك وجب إبطال عملها ، كما أنها من عوامل الأفعال ، والمشددة من عوامل الأسماء ، ولذا ينبغى ألا تعمل المخففة فى الأسماء ، كما لا تعمل المشددة فى الأفعال . أما البصريون فقد أجازوا إعمالها فى الجملة الاسمية ، ودليلهم على صحة الإعمال [٢] قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [٣] .

والرأى الصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ حيث قرىء بالوجهين : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا ﴾ ، ﴿ وإن كل ﴾ .

وقيل : إن فيها أربع قراءات . قال أبو حيان فى البحر [٤] : قرأ الحرميان وأبو بكر ﴿ وَإِنَّ كُلًّا ﴾ بتخفيف النون ساكنة ، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة لمّا بالتشديد . وأجمعت السبعة على نصب ﴿ كُلًّا ﴾ فتصور فى قراءاتهم أربع

---

(١) راجع : مغنى اللبيب ١ : ١٨ ، ١٩ ، رصف المبانى ٤٨ ، والجنى الدانى ٣٥٩ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ٢١ - ٢٣ ، وراجع : مواضع (إنْ) المخففة المكسورة فى معانى القرآن للأخفش ١ : ١١٢ / ٢ : ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٩ ، ٤٠٨ ، ٤٧٣ ، ٥٠٥ .

(٣) هود ١١١ .

(٤) البحر ٥ : ٢٦٦ ، وراجع : المحتسب ١ : ٣٢٨ ، شرح المفصل ٨ : ٧١ ، ٧٢ .

قراءات إحداها تخفيف (إنْ) و (لما) وهى قراءة الحرمين ، والثانية تشديدهما وهى قراءة ابن عامر وحمزة وحفص ، والثالثة تخفيف (إنْ) وتشديد (لمّا) وهى قراءة أبى بكر ، والرابعة تشديد (إنّ) وتخفيف (لما) وهى قراءة الكسائى وأبى عمرو ، وقرأ أبى والحسن (وإنْ) بالتخفيف ، و (كلٌّ) بالرفع ، ولمّا مشددة . أما إذا دخلت على الجملة الفعلية فتهمل وجوبا اتفاقًا ، وأكثر ما يكون معها الفعل ماضيا ناسخا نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ (١) ، ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾ (٢) ، ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ (٣) .

كما يكون الفعل بعدها مضارعا ناسخًا نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ (٤) . ويقاس على النوعين اتفاقا ، وقد يأتى بعدها فعل ماض غير ناسخ كما فى قول الشاعرة (٥) :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسلمًا حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

حيث أدخل إنْ المخففة على قتلت ، وهو فعل ماض غير ناسخ أى : على إن قتلت لمسلما .

يقول ابن هشام : وهذا لايقاس عليه عند أغلب النحاة خلافا للأخفش ؛ فقد أجاز ، إنْ قام لأنا ، وإنْ قعد لأنت ، وقال الأزهرى : وقد توهم الأخفش حين ذكر أن الكوفيين يجيزون تخفيف إن المكسورة ويدخلونها على نحو : قام وقعد ، وذلك مخالف لقاعدتهم فإنهم لا يجيزون تخفيف (إن) المكسورة ، ويحملون ما ورد من ذلك على أن (إن) نافية بمنزلة (ما) واللام إيجابية بمنزلة (إلا) (٦) .

معنى هذا أن الأزهرى لم يوافق الأخفش فيما ذهب إليه ، موافقا فى ذلك لما

---

(١) البقرة ١٤٣ . (٢) الإسراء ٧٦ .
(٣) الأعراف ١٠٢ . (٤) القصص ٣٨ .
(٥) لعاتكة بنت زيد فى رثاء الزبير بن العوام ، راجع : مغنى اللبيب ١ : ٢٣ والجنى الدانى ٢٠٨ .
(٦) شرح التصريح ١ : ٢٣١ ، ونسبه المالقى فى رصف المبانى ١٩١ للكوفيين .

عليه أغلب النحاة من أن (إنْ) المخففة لا تدخل على الفعل الماضى ، وما جاء من ذلك فضرورة ، أو كما ذكر الأزهرى من أنها محمولة على ما .

كما يكون ما بعد (إنْ) المخففة فعلا مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم : إنْ يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهى . وهذا لايقاس عليه إجماعا .

ومما جاءت فيه (إنْ) المكسورة المخففة مهملة قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (١) فى قراءة من خفف لما .

[من أنواع أن المفتوحة المخففة (الزائدة)]

٤ - من أنواع (أنْ) المخففة المفتوحة أن تكون زائدة ، وقد ذكر ابن هشام أربعة مواضع (٢) : أحدها - وهو الأكثر - أن تقع بعد (لما التوقيتية) قال تعالى : ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ ﴾ (٣) . والثانى أن تقع قبل (لو) وفعل القسم مذكورٌ ، قال الشاعر (٤) :

فأَقْسَم أنْ لو التَقَيْنا وأنتُم لكان لكم يومٌ مِنَ الشر مُظْلِمُ

أو متروك كقول الشاعر (٥) :

أما واللّهِ أنْ لو كُنْتَ حُرًّا وما بالحُرِّ أنْتَ ولا العَتيقِ

قال الفراء : ينبغى لمن كسر (لو) أن يحذف (أنْ) من (لو) لأن (أنْ) إذا خففت لم تكن فى حكاية ، وعدّها هنا زائدة ، فى حين عدَّها ابن عصفور حرفا جيء به لربط الجواب بالقسم . والرابع بعد إذا كقول الشاعر (٦) :

---

(١) يس ٣٢ قراءة الحرمين وأبى بكر .

(٢) مغنى اللبيب ١:٣٢ ، ٣٣ ، وراجع : الكتاب ٣ : ١٠٧ ، وشرح المفصل ٩ : ٩٤ .

(٣) العنكبوت ٣٣ .

(٤) للمسيب بن علس راجع : الكتاب ٣ : ١٠٧ ، شرح المفصل ٩ : ٩٤ وشرح التصريح ٢ : ٢٣٣ ، مغنى اللبيب ١ : ٣٢ .

(٥) البيت بلا نسبة راجع : معانى القرآن للفراء ٣ : ١٩٢ ، مغنى اللبيب ١ : ٣٢ ، شرح أبيات المغنى للبغدادى ١ : ١٥٧ .

(٦) لأوس بن حجر ، وفى رواية : فى جمة الماء غارق . راجع : مغنى اللبيب ١ : ٣٣ ، شرح أبيات المغنى للبغدادى ١ : ١٦٤ وديوانه ٧١ .

فَأَمْهَلَهُ حتَّى إذَا أَنْ كأَنَّهُ مُعَاطِى يَدٍ فى لُجَّةِ الماء غَامِرُ

قال ابن هشام : ذهب الأخفش إلى أنها تزاد فى غير ذلك ، وبأنها تنصب المضارع ، كما تجر من والباء الزائدتان الاسم ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (١) و ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (٢) .

قال الأخفش فى معانيه : « وأما أنْ الخفيفة فتكون زائدة مع (فلما) و (لما) . قال تعالى : ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾ وإنما هى (فلما جاء البشير) وقال تعالى : ﴿ ولما أن جاءت رسلنا ﴾ يقول : (ولما جاءت) ، وتزاد أيضا مع (لو) يقولون : أن لو جئتنى كان خيرًا لك . يقول : لو جئتنى . وعن قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ ﴾ يقول : أى شىء لنا فى ترك القتال ؟ فأن هنا ناصبة ، ولو كانت زائدة لارتفع الفعل ، ولو كانت فى معنى ومالنا وكذا ؟ لكانت ومالنا وألا نقاتل ؟ (٣) .

ويقول ابن هشام : إن بعضهم ذهب إلى أن (أنْ) هنا مصدرية ، حيث ضمن (مالنا) معنى – ما منعنا . وقيل : معناه : وأى عذر لنا فى أن لا نتوكل على الله وقد هدانا ؟ أما قوله : ومالنا ألا نقاتل ، فمعناه : أى ما الداعى لنا إلى أن لا نقاتل ، أى : إلى ترك القتال ، والجار والمجرور متعلقان بما تعلق به لنا ، أو به نفسه ، وهو خبر عن ما . ولابن هشام فى ذلك رأى حيث ذكر أنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور فى المفعول به ، وعنده أن الصواب قول بعضهم : إن الأصل : وما لنا أن لا نفعل كذا ؟ ولم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال ، بدليل دخولها على الحرف الزائد ، فإنه كالحرف المعدَّى فى الاختصاص بالاسم فلذلك عمل فيه (٤) .

---

(١) إبراهيم ١٢ .

(٢) البقرة ٢٤٦ . راجع معانى القرآن للأخفش ١ : ١١٤ ، ١١٩ – ١٢٢ .

(٣) معانى القرآن للأخفش ١ : ١١٤ ، ١٨٠ ، ٢٨٦ .

(٤) مغنى اللبيب ١ : ٣٣ ، وراجع : مشكل إعراب القرآن ١ : ٤٠٠ ، والبحر ٥ : ٤١١ وروح المعانى ٢: ١٦٥ .

[جواز زيادة (من) فى اسم إنّ المكسورة المشددة]

٥ - (إنّ) المكسورة المشددة حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، هذا هو المشهور والغالب فيها ، قال ابن هشام [١] : وقد يرتفع ما بعدها خبرًا ، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفا ، جاء ذلك فى قوله ﷺ : (إنّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيامَة المُصَوِّرون) [٢] .

والتقدير : إنّه ، أى الشأن ، وكقول الشاعر [٣] :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَـلْـقَ فيهـا جـآذِرًا وظِـبَـاءَ

وقد خرّج الكسائى الحديث على زيادة (من) فى اسم (إنّ) ، ووافقه فى ذلك الأخفش ، ولم يأب البصريون ذلك ، لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح ، والمعنى يأباه ، لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس ، ولم يرد ذلك عن الأخفش فى معانيه [٤] .

[(أ ل) هل هى اسم موصول بمعنى (الذى) ؟]

٦ - (أل) على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه ، وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين نحو : هذا الضارب زيدًا ، أى : الذى ضرب زيدًا ، وهذا المضروب أى الذى ضُرب أو يضرب ، ولا تدخل على الصفة المشبهة لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق . وقيل : إنها فى الجميع حرف تعريف ولا يصح ذلك عند ابن هشام ، لأنه لو صح ذلك فى رأيه لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول ، كما منع منه التصغير والوصف ، وقيل : موصول حرفى . واعترض ابن هشام على ذلك بقوله : إنها لا تؤول

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ٣٣ .

(٢) البخارى كتاب اللباس ٧ : ٢١٥ ، صحيح مسلم كتاب اللباس ١٤ : ٧٣ ، ٧٦ عقود الزبرجد ١ : ١٧٠ ، مغنى اللبيب ١ : ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) للأخطل . راجع : الهمع ٢ : ١٦٤ ، شرح أبيات المغنى للبغدادى ١ : ١٨٥ .

(٤) مغنى اللبيب ١ : ٣٥ ، ٣٦ .

بالمصدر ، ولذلك لا يصح أن تكون موصولا حرفيا . وفى اسمية (أل) بمعنى الذى وحرفيتها خلاف ؛ فهناك من ذهب إلى أنها حرف ، كابن يعيش ، ولذلك أعرب الاسم الواقع بعدها بإعراب الذى بغير صلة ، وحجته فى ذلك أنها لو كانت اسما لكان الإعراب لها ، وحكم على موضعها بالإعراب الذى يستحقه (الذى) . وذهب قوم إلى أنها اسم ، واحتجوا لذلك بِعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها إليها كما يعود الذى من صلتها [١] .

هذا هو رأى النحاة فى (أل) الاسمية بمعنى (الذى) ، والتى جاء فيها رأى الأخفش ، ويؤيد قول من ذهب إلى أنها اسم موصول بمعنى الذى ، فقد يضطر الشاعر إلى أن يدخل الألف واللام على الفعل من غير أن ينقله إلى اسم الفاعل نحو قول الشاعر [٢] :

يقول الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقًا إلى ربه صوت الحمار اليُجدَّعُ

أى : الذى يجدع

وقد أيد ابن مالك ما ذهب إليه الأخفش من أن (أل) اسم موصول بمعنى الذى تكون فى سعة الكلام ، وليس هذا مخصوصا بالشعر وحسب ، قال ابن هشام : « واستدل ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل واستدلاله قوى ، لأن حرف التعريف فى اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس فى اختصاصه بالفعل ؛ فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم ، لا يدخل حرف التعريف على فعل ، فوجب اعتبار الألف واللام فى (اليجدع) اسما بمعنى الذى ، لا حرف تعريف . ونحو قول الشاعر [٣] :

وليس اليُرَى للخل مثل الذى يرى له الخل أهلا أن يعد خليلا

وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن القائل أن يقول : إلى

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ٤٧ ، ٤٨ وراجع : شرح المفصل ٣ : ١٤٣ وشرح التسهيل ١ : ٢٠١ وما بعدها .

(٢) لذى الخرق الطهوى . راجع : شرح المفصل ٣ : ١٤٤ ، شرح التسهيل ١: ٢٠١ ، مغنى اللبيب ١ : ٤٨ وشرح أبيات المغنى ١ : ٢٩٢ .

(٣) البيت بلا نسبة راجع شرح التسهيل ١ : ٢٠١ ، وشرح أبيات المغنى ١ : ٢٩٢ .

ربنا صوت الحمار يُجدِّع ، وما من يرى » [١] .

[(أو) فى معنى الواو]

٧ - قال ابن هشام : (أو) حرف عطف ذكر له المتأخرون اثنى عشر معنى ، من هذه المعانى أن تكون للجمع المطلق كالواو ، ذكر ذلك الكوفيون والأخفش والجرمى ، وقال أبو على وابن كيسان وابن برهان : هى مثلها فى المعنى فقط لا فى العطف ، وإنما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه [٢] .

فـ (أو) عند الأخفش [٣] يخبر فيه عن أحد الشيئين ، وأنت فيه بالخيار ؛ إن شئت جعلت الكلام على الأول ، وإن شئت على الآخر ، وإن تحمله على الآخر فهو أقيس ، مثال ذلك فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾ [٤] فحمله على الأول ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ ﴾ [٥] ، حمله على الآخر . وفى قوله تعالى أيضا : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [٦] قال الأخفش [٧] : نهاه عن الإثم والكفور جميعا . وقد قال بعض الفقهاء : إن (أو) تكون بمنزلة الواو ، وكذلك فى قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [٨] ذكر الأخفش أن (أو) هنا بمعنى الواو ، أى ويزيدون ، ومخرجها فى العربية عنده أنك تقول : لا تجالس زيدًا أو عمرًا أو خالدا ، فإن أتى واحدًا منهم أو كلهم كان عاصيًا ، ونرى هنا أن الأخفش يوافق الفقهاء فيما ذهبوا إليه من أن (أو) فى الآيات السابقة بمعنى الواو ، ويعلق على ذلك بقوله : « وأرى الذين قالوا : إنما (أو) بمنزلة الواو ، إنما قالوها ، لأنهم رأوها فى معناها . وقد قال قوم : (أو) ها هنا بمنزلة (بل) ، وقد يقول الرجل : لأذهبن إلى كذا وكذا ، ثم يبدو له بعد فيقول : أو أقعد ، ففى الآية : أرسلناه إلى مائة ألف عند الناس ، ثم قال : أو يزيدون عند الناس ،

---

(١) معانى القرآن للأخفش ١ : ٨٤ ، مغنى اللبيب ١ : ٤٧ وما بعدها .
(٢) الإنصاف لابن الأنبارى ٢ : ٤٧٨ ، شرح التصريح ٢ : ١٤٦ ، مغنى اللبيب ١ : ٥٩ ، ٦٠ .
(٣) معانى القرآن للأخفش ١ : ٨١ .
(٤) الجمعة ١١ .
(٥) القصص ٧٣ .
(٦) الإنسان ٢٤ .
(٧) معانى القرآن للأخفش ١ : ٣٢ ، ٣٣ .
(٨) الصافات ١٤٧ .

أى أن الناس لا يشكون أنهم قد زادوا . والأمر كذلك فى قوله تعالى ﴿ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (١) ، فـ أو عنده (٢) هنا ليست كقولك : هو زيد أو عمرو ، وإنما هذه (أو) التى فى معنى الواو ، نحو قولك : نحن نأكل البر أو الشعير أو الأرز . فـ (أشد) ترفع على خبر المبتدأ ، والتقدير : وهى أشد قسوة ، وجاءت (أو) بمعنى الواو عند الأخفش أيضا فى قوله تعالى : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ (٣) ، أو يكون جمعها فى قوله (بهما) لأنهما قد ذكرا ، أو يكون أضمر من ، كأنه قال : إن يكن من يخاصم غنيا أو فقيرًا ، يريد غنيين أو فقيرين ، يجعل (من) فى ذلك المعنى ، ويخرج غنيا أو فقيرا على لفظ (من) (٤) ووافق الأخفش على أن (أو) تأتى بمعنى الواو ابن مالك ، ورفض ذلك ابن هشام (٥) .

[هل تكون (إلا) عاطفة بمنزلة الواو (٦) ؟]

٨ - يقول ابن هشام عن هذه القضية : تكون عاطفة بمنزلة الواو فى التشريك باللفظ والمعنى ؛ ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة ، وجعلوا من قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٧) وقوله تعالى : ﴿ لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ ﴾ (٨) أى : ولا الذين ظلموا ، ولا من ظلم وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع (٩) . وهذه القضية قال بها الأخفش وأبو عبيدة فقط ووافقهما الكوفيون ، أما الفراء فكان له رأى آخر سنعرضه بعد قليل .

---

(١) البقرة ٧٤ .
(٢) معانى القرآن للأخفش ١ : ١٠٧ وما بعدها .
(٣) النساء ١٣٥ .
(٤) السابق ١ / ٢٤٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٦٤ وما بعدها ، والبحر ٣ : ٣٧٠ .
(٥) مغنى اللبيب ١ : ٦٠ وما بعدها .
(٦) راجع هذه المسألة فى الإنصاف ١ : ٢٦٦ وما بعدها ، معانى القرآن للفراء ١ : ٨٩ مجاز القرآن ١ : ٦٠ ، معانى القرآن للأخفش ١ : ١٥٢ ، معانى القرآن وإعرابه ٣ : ٣٤٠ والجنى الدانى ٥١٨ .
(٧) البقرة ١٥٠ .
(٨) النمل ١٠ ، ١١ .
(٩) مغنى اللبيب ١ : ٦٩ ، ٧٠ وقال بذلك المرادى فى الجنى الدانى ٥١٨ .

يقول الأخفش : وتكون (إلا) بمنزلة الواو نحو قول الشاعر [١] :

وَأَرَى لَها دَارًا بِأَعْذِرَةِ السِّيدانِ لَمْ يَدْرُسْ لها رَسْمُ

إِلَّا رَمَادًا هامدًا دَفَعَتْ عَنْه الرِّيَاحُ خَوَالِدٌ سُحْمُ

أراد : أرى لها دارًا ورمادا [٢] .

أما الفراء فكان يرى أن (إلا) تكون عاطفة كالواو بشرط أن تكون عاطفة على استثناء قبلها ، بحيث يقصد بها الاستدراك بعد الاستثناء الأول . فهى ليست عاطفة مطلقا ، يقول تعليقا على قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ قال بعض النحويين إلا فى هذا الموضع بمنزلة الواو ، كأنه قال : لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا ، فهذا صواب فى التفسير خطأ فى العربية : إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها ، فهناك تصير بمنزلة الواو كقولك : لى على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة . تريد بإلا الثانية أن ترجع على الألف كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت : اللهم إلا مائة فالمعنى : له على ألف ومائة كما قال الشاعر [٣] :

مَا بالمدِيْنةِ دارٌ غَيْرُ واحِدةٍ دَارُ الخَلِيْفَةِ إِلَّا دَارُ مَروانا

كأنه أراد : ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان [٤]

هذا ، وقد رفض البصريون كلا الرأيين ، فلا تكون (إلا) بمعنى الواو أبدا ، لأن (إلا) للاستثناء ، وهو يقتضى إخراج الثانى من حكم الأول ، والواو للجمع ، وهو يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول ، فلا يكون أحدهما فى معنى الآخر ، وخرجوا الآيات على الاستثناء المنقطع .

---

(١) للمخبل السعدى . راجع معانى القرآن للأخفش ١ : ١٥٢ .

(٢) معانى القرآن للأخفش ١ : ١٥٢ ، المفضليات ١١٣ ، ١١٤ .

(٣) نُسب للفرزدق وليس فى ديوانه . راجع : الكتاب ٢ : ٣٤٠ ، المقتضب ٤ : ٤٢٥ ، الإفصاح ٣٦٨، الجنى الدانى ٥١٨ .

(٤) معانى القرآن للفراء ١ : ٨٩ ، ٩٠ .

[إعراب (أى) فى قوله تعالى

﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ﴾] [١]

٩ - قال ابن هشام إن (أى) بفتح الهمزة وتشديد الياء عند الكسائى والأخفش مبنية على الضم ، وليست معربة ، والتقدير : أى كل شيعة ، ومن زائدة فى الإيجاب ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، و (أشد) صلة لـ (أى) وقد نصبها قوم وهو قياس . وهذا ما ذهب إليه سيبويه . فأى عنده اسم موصول وخالفه فى ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ، حيث إن (أيا) عندهم معربة دائمًا كالشرطية والاستفهامية ، وزعموا أنها فى الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، وأشد خبر [٢] . وإذا استطلعنا رأى الزجاج نجده يقول : فأما رفع أيُّهم فهو القراءة ، ويجوز أيهم بالنصب حكاها سيبويه ، وأن هارون الأعور القارئ قرأ بها . وفى رفعها أقوال : قال سيبويه عن يونس : إن قوله عز وجل : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ ﴾ معلقة لم تعمل شيئًا ، فكأن قول يونس (ثم لننزعن من كل شيعة) ثم استأنف فقال : أيهم أشد على الرحمن عتيا . وأما الخليل فقد حكى عنه سيبويه أنه على معنى الذين ، يقال : أيهم أشد على الرحمن عِتِيًّا . ويرى أبو إسحاق الزجاج أن القول فى ذلك قول الخليل وهو موافق للتفسير [٣] .

ومن أوجه (أى) أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه (أل) نحو : يا أيها الرجل . قال ابن هشام : وزعم الأخفش أن (أيا) لا تكون وصلة ، وأن (أيا) هذه هى الموصولة حذف صدر صلتها ، وهو العائد ، والمعنى : يا من هو الرجل ، ورد بأنه ليس هناك عائد يجب حذفه ، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية . وكان سيبويه يعرب (أى) فى : يا أيها الناس ، منادى مبنيًا على الضم ، والناس صفة ، وهى عند الأخفش اسم موصول ، وجعل الناس خبرًا لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة ، والتقدير : يا من هم الناس [٤] .

---

(١) مريم ٦٩ .
(٢) مغنى اللبيب ١ : ٧٢ وما بعدها .
(٣) معانى القرآن وإعرابه ٣ : ٣٣٩ ، إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٢٣ - ٢٥ انظر فى هذه المسالة الأشباه والنظائر ٣ : ٦٦ وما بعدها .
(٤) الكتاب ٢ : ١٠٦ ، ومغنى اللبيب ١ : ٧٢ - ٧٣ ، ١٨٨ وما بعدها .

وبالرجوع إلى معانى القرآن للأخفش لم أجد هذه الآية ، ولم يرد ذلك أيضًا فى المواضع التى ذكر فيها (أى) . ولعل ابن هشام نقل ذلك عنه من مصادر أخرى ، ومما يؤكد هذا النقل عن الأخفش ما ذكره الزجاج فى معانيه حيث قال[1] : « وأما إعراب (يا أيها) فأى اسم مبهم مبنى على الضم ، لأنه منادى مفرد ، والناس صفة لأى لازمة ؛ تقول : يا أيها الرجل أقبل ، ولا يجوز يا الرجل ، لأن (يا) تنبيه بمنزلة التعريف فى الرجل فلا يجمع بين (يا) وبين الألف واللام بأى . وزعم سيبويه والخليل أن المنادى المفرد مبنى وصفته مرفوعة رفعًا صحيحًا ، لأن النداء يطرد فى كل اسم مفرد ، والمازنى يجيز فى : يا أيها الرجل ، النصب فى الرجل ، ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره وهو قياس ، لأن موضع المفرد المنادى نصبه ، فحملت صفته على موضعه . وهذا فى غير يا أيها الرجل جائز عند جميع النحويين نحو قولك : يا زيد الظريفُ والظريفَ ، والنحويون لا يقولون إلا (يا أيها الرجل و ياأيها الناس) والعرب لغتها فى هذا الرفع ولم يرد عنها غيره ، وإنما المنادى فى الحقيقة الرجل ، وأى صلة إليه . وقال أبو الحسن الأخفش : إن الرجل أن يكون صلة لأى أقيس ، وليس أحد من البصريين يتابعه على هذا القول » .

[١٠ - (إذ) مبنية أم معربة ؟]

(إذ) عند سيبويه حرف ، وأصلها أن تكون ظرفًا للماضى من الزمان مضافة أبدًا إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية . وقد يحذف أحد شطرى الجملة ، أو تحذف الجملة كلها للعلم بها ، ويعوض عنها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين .

ويضيف ابن يعيش على ما ذكره سيبويه من أن الذى أوجب لها البناء شبهها بالاسم الموصول ، وهى عنده ظرف مبهم لا اختصاص لها ، ولذلك احتاجت إلى ما يوضحها ويكشف عن معناها ، ولا يكون ذلك إلا بجملة بعدها ،

---

(١) معانى القرآن للأخفش ١ : ١٥ ، ١٦ ، ٣٧ ، ٧٦ / ٢ : ٣٣٩ ، ٣٦٦ ، ٣٩٤ ، ٤٤٠ ، ٥٢٨ وراجع : معانى القرآن وإعرابه ١ : ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٢٨ .

فصارت بمنزلة بعض الاسم ، وضارعت الذى ، والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات . وهى توضح بالمبتدأ والخبر نحو : جئتك إذ زيد قائم ، والفعل والفاعل نحو : جئتك إذ قام زيد ، وإذ يقوم زيد وما بعدها فى موضع خفض بإضافة (إذ) إليه . وإذا انتقلنا إلى الإمام المصنف ابن مالك نجد أنها مبنية عنده ويرجع ذلك لسببين أحدهما : وضعها على حرفين ، والثانى لزوم افتقارها إلى جملة أو عوض منها وهو التنوين اللاحق فى نحو (يومئذ) . ولما كانت الجملة التى تضاف إليها إذ بمنزلة الجزء منها ، حذفت وعوملت فى التعويض مُعاملة جزء حقيقى ، وفعل بذال (إذ) مع هذا التنوين ما فُعل بهاء صه مع تنوين التنكير فقيل : إذٍ ، كما قيل : صهٍ [١] . أما إذا أردنا رأى الأخفش فى هذه المسألة فإنا نجد ابن هشام يقول فى هذا : زعم الأخفش أن (إذ) فى قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٢] معربة لزوال افتقارها إلى الجملة ، وإن الكسرة كسرة إعراب ، لأن اليوم مضاف إليها ، ولم يرد ذلك عن الأخفش فى معانيه فى سورة الروم ، وإنما جاء فى قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [٣] قال الأخفش : أضاف خزى إلى اليوم فجره ، وأضاف اليوم إلى (إذ) فجره . وقال بعضهم : يومئذٍ فنصب ، لأنه جعله اسمًا واحدًا ، وجعل الإعراب فى الآخر [٤] .

نلاحظ مما تقدم من آراء حول بناء (إذ) وإعرابها اتفاق كل من ابن يعيش وابن مالك مع رأى سيبويه ، وبأن (إذ) مبنية ، وانفرد الأخفش برأيه فى أنها معربة ، وأن كسرتها كسرة إعراب .

[١١ - (إذا) بين الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط]

يقول ابن هشام :

تكون إذا للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب كما لا تقع فى الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال نحو : خرجت فإذا الأسد بالباب . واختلف

---

(١) الكتاب ٣ : ٦٠ ، ١١٩ ، شرح المفصل ٤ : ٩٥ ، شرح التسهيل ٢ : ٢٠٧ وراجع : رصف المبانى ١٤٨ ، ١٤٩ ، والبحر ٥:٢٤٠ .

(٢) الروم ٤ .

(٣) هود ٦٦ .

(٤) معانى القرآن للأخفش ٢ : ٣٥٤ ، مغنى اللبيب ١ : ٧٨ .

فى ماهيتها ، أهى حرف ، أم ظرف زمان أو مكان ؟ فهى عند الأخفش وابن مالك حرف ويرجح ذلك قولهم : خرجت فإذا إن زيدًا بالباب ، بكسر إن .

قال ابن مالك : « روى عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة وهو الصحيح عندى .

وهى عند المبرد ظرف مكان ، بينما ذهب الزجاج والزمخشرى إلى أنها ظرف زمان حاضر ، ففى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ (١) ، زعم الزمخشرى أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة والتقدير عنده : إذا دعاكم فاجأكم الخروج فى ذلك الوقت . ولم يقل بذلك غيره ، هذا ما ذكره ابن هشام وبأن ناصبها عندهم الخبر المذكور وذلك فى نحو : فإذا زيد جالس ، أو المقدر كما فى نحو : فإذا الأسد ، أى حاضر . أما إذا قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر ، ولم يقع الخبر معها فى التنزيل إلا مصرحًا به قال تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ (٢) و ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ﴾ (٣) و ﴿ فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾ (٤) و ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ (٥) و ﴿ فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ ﴾ (٦) . إلا أن ابن مالك وافق الزمخشرى فى أن (إذا) فى آية الروم للمفاجأة فعنده أن (إذا) الأولى دالة على وقت الاستقبال ، والثانية دالة على المفاجأة (٧) .

وإذا قيل : خرجت فإذا الأسد ، يصح كونها خبرًا ، أى : فبالحضرة الأسد . هذا ما ذهب إليه المبرد ، ولم يصح ذلك عند الزجاج ؛ لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ، ولا عند الأخفش ، لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه ، فإذا قلت : فإذا القتال صحت خبريتها عند غير الأخفش .

وفى قولك : خرجت فإذا زيد جالس أو جالسًا ، بالرفع والنصب كان الرفع على الخبرية ، والنصب على الحالية ، والخبر (إذا) إذا كانت ظرف مكان ، وإلا

---

(١) الروم ٢٥ . (٢) طه ٢٠ . (٣) الأنبياء ٩٧ .
(٤) يس ٢٩ . (٥) الأعراف ١٠٨ . (٦) النازعات ١٤ .
(٧)-شرح التسهيل ٢ : ٢١٤ ، المقتضب ٢ : ٥٧/ ٣ : ١٧٨ ، ٢٧٤ ، الكشاف ٣ : ٢٠١ ، ٢٠٢ ، مغنى اللبيب ١ : ٧٩ وما بعدها .

فهو محذوف . ويجوز أن تقدرها خبرًا عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف كما فى نحو : خرجت فإذا الأسد ، أى : فإذا حضور الأسد [١] .

ودخلت (إذا) الشرطية على الاسم فى قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [٢] ، فـ (السماء) فاعل لفعل محذوف موافق لفعل ظاهر بعده ، وهذا قول سيبويه ، واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه ، وأجاز جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ ، ووافقه على ذلك ابن مالك .

قال ابن هشام :

وقد تخرج (إذا) عن كل من الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط إلى معنى آخر ؛ ففى قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [٣] : زعم أبو الحسن أن (إذا) جر بحتى ، والجمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية ، وإن (حتى) فى الآية السابقة حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل له .

وبالرجوع إلى معانى القرآن للأخفش لم أجد شيئًا من تلك الآراء التى رويت عنه ، ولعل ذلك أخذ عنه مشافهة ، أو من مرويات العلماء عنه [٤] .

* * *

(حرف الباء)

١ - من معانى الباء المفردة أن تكون

أ - للإلصاق أو بمعنى (على) .

ب - أن تكون زائدة .

أ - ذكر ابن هشام [٥] أن من معانى الباء المفردة أن تكون للإلصاق ، وهو معنى لا يفارقها ، ولذا اقتصر عليه سيبويه ، وقد يكون حقيقيًا نحو : أمسكت

---

(١) السابقة . (٢) الانشقاق ١ . (٣) الزمر ٧٣ .

(٤) معانى القرآن للأخفش ٢ : ٥٣٤ ، وراجع الكتاب ١ : ١٠٦ ، ١٠٧ ومغنى اللبيب ١ : ٨٥ وما بعدها ، المراجع السابقة ، ومع الأخفش الأوسط ٣١ ، ٣٢ .

(٥) مغنى اللبيب ١ : ٩٥ وما بعدها .

بزيد ، وذلك إذا قبضت على شيء من جسمه أو جزء منه ، ولذلك يجوز أن تقول : أمسكته ، ومجازيًا نحو : مررت بزيد ، أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد . يقول ابن هشام : إلا أن الأخفش ذهب إلى أن الباء هنا بمعنى (على) ، وتفيد الاستعلاء ودليله على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾ (١) . ولم يرد ذلك عن الأخفش فى معانيه ، وإنما ذكر ذلك ابن هشام ولعله روى عنه مشافهة ، ولكن جاء قول الأخفش (٢) فى معنى الباء فى تفسير سورة البقرة عند الحديث عن (إلى) ، حيث ذكر أن الباء تأتى بمعنى (على) فى قولك : مررت به ، ومررت عليه ، وفى قوله تعالى : ﴿ مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ ﴾ (٣) أى على دينار . وعند ابن هشام أن الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًا إذا كان مفضيًا إلى نفس المجرور كأمسكت بزيد وصعدت على السطح ، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد ، فى تأويل الجماعة ، فإن استوى التقديران فى المجازية فالأكثر استعمالًا أولى بالتخريج عليه كمررت بزيد ، ومررت عليه ، إلا أن مررت به أكثر . فكان أولى بتقديره أصلا ، ويتخرج على هذا الخلاف فى المقدر فى قوله :

تَمُرُّونَ الدِيَارَ ولم تَعُوجُوا .

أهو « الباء » أم « على » . أى بالديار ، أو على الديار .

ب – الباء الزائدة ، تكون زائدة للتوكيد فى عدة مواضع ، من هذه المواضع التى ذكرها ابن هشام : زيادتها فى المبتدأ كقولهم : بحسبك درهم ، وخرجت فإذا بزيد ، وكيف بك . ومنه قوله تعالى : ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ (٤) ذهب الأخفش إلى أن التقدير : أيكم المفتون ، فالباء هنا زائدة ، و (أيكم) متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ، وجاءت الباء زائدة فى الفاعل فى القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٥) وكذلك فى المفعول كقوله

(١) الصافات ١٣٧ .

(٢) معانى القرآن للأخفش ١ : ٤٦ وراجع : العوامل المائة ٩١ شرح الأشمونى ٢ : ٢٢٢ ، مغنى اللبيب ١ : ٩٥ ، ٩٨ .

(٣) آل عمران : ٧٥ .

(٤) القام ٦ .

(٥) النساء ٧٩ ، ١٦٦ ، الفتح ٢٨ .

تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) فالباء هنا زائدة كما ذكر الأخفش .

ويتابع ابن هشام حديثه عن الباء الزائدة فى الخبر أيضا حيث يقول : كما تزاد الباء فى الخبر ، وهو ضربان : غير موجب فينقاس ، نحو قولك : ليس زيد بقائم ، وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) زيدت الباء هنا فى الخبر المنفى بـ (ما) ، كما زيدت فى الخبر المنفى بليس فى قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (٣) . وموجب ويتوقف على السماع وهو قول الأخفش ومن تابعه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ (٤) حيث الباء هنا زائدة كما زيدت فى قولك بحسبك قول السوء .

وذهب ابن هشام إلى أن الأولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر ، ولم يجز سيبويه زيادة الباء فى الخبر الموجب نحو قولك : زيد بقائم ، أى زيد قائم (٥) .

* * *

حرف الثاء

[(ثم) هل تأتى زائدة ؟]

(ثم) حرف عطف ، تفيد التشريك فى الحكم ، والترتيب بمهلة ، نحو قولك : قام زيد ثم عمرو ، هذا هو المشهور فيها . وزعم الأخفش والكوفيون أنها تكون زائدة ، ووافقهم فى ذلك ابن يعيش ، ولم يرد عن الرمانى والمالقى زيادة (ثم) .

---

(١) البقرة ١٩٥ .

(٢) البقرة ٧٤ ، ٨٥ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٩ . آل عمران ٩٩ .

(٣) الزمر ٣٦ .

(٤) يونس ٢٧ .

(٥) معانى القرآن للأخفش ١ : ١٦١ ، ١٦٢ / ٣ : ٦٧ ، ٣٤٣ ، ٤٠٢ . ومغنى اللبيب ١ : ٩٩ ، ١٠٢ وما بعدها ، وراجع : معانى القرآن للفراء ٣ : ١٧٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٥ : ٧ ، الخصائص ٢: ٢٨٢ ، شرح المفصل ٨ : ٢٣ .

فيما كان مضاعفا نحو : أنّ ، ورُبَّ .

تلك مرويات العلماء عن (حاشا) ، أما الأخفش فبالرجوع إلى معانيه لم أهتد إلى ما يشير إلى رأيه فى هذه المسألة ، فى سورة يوسف ، إلا أن رواية ابن يعيش ، وابن هشام ونقلهما رأيه يثبت أن ذلك منقول عنه بدليل موافقة آراء الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج وأبى زيد والفراء وأبى عمرو لرأيه (١) .

[(حتى) بين النصب والجر]

٢ - (حتى) من أوجهها : أن تكون حرف ابتداء ، تستأنف بعده الجملة ويدخل على الجملة الاسمية نحو قول جرير (٢) :

وما زَالَتِ القَتْلَى تَمُورُ دِماؤها بِدِجْلَةَ حتى ماء دِجْلَةَ أشكَلُ

وعلى الجملة الفعلية التى فعلها مضارع كقراءة نافع فى قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ (٣) وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾ (٤) .

قال ابن هشام : زعم ابن مالك أن (حتى) هذه جارَّة وأن ما بعدها أن مضمرة ، ولا أعرف له فى ذلك سلفًا ، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة ، وفى قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾ (٥) ، إن (حتى) هنا جارة ، وإن (إذا) فى موضع جر بها .وقد سبقه إلى ذلك الأخفش وغيره ، والجمهور على خلافها (٦) .

وأقول إن الأخفش ذكر أن ما بعد (حتى) إنما انتصب بضمير (أن) : قال

---

(١) راجع : معانى الفراء ٢ : ٤٢ ، المقتضب ٤ : ٣٩١ ، معانى القرآن وإعرابه ٣ : ١٠٧ ، شرح المفصل ٢ : ٨٥ / ٨ : ٤٧ ، ٤٨ ، ورصف المبانى ٢٠٥ ، مغنى اللبيب ١ : ١١٠ .

(٢) راجع ديوانه : ٥٠٤ ، شرح المفصل ٨ : ١٨ ، مغنى اللبيب ١ : ١١٤ ، شرح أبيات المغنى للبغدادى ٣ : ١١٤ .

(٣) البقرة ٢١٤ .

(٤) الأعراف : ٩٥ .

(٥) آل عمران ١٥٢ .

(٦) معانى القرآن للأخفش ١ : ١٢٠ ، ١٢١ ، وراجع المقتضب ٢ : ٢٨ ، ٣٨ ، ٤٠ ، وشرح التسهيل ٣ : ١٦٦ ، الجنى الدانى ٥٤٣ ، ٥٥٢ ، مغنى اللبيب ١ : ١١٤ ، ١١٥ .

تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ ﴾ (١) ، و﴿ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ (٢) ، أى حتى أن يأتى ، وحتى أن تتبع ، وأيضًا حتى أن يقول الرسول ، لأن (حَتَّى) فى معنى (إلى) تقول : أقمنا حتى الليل ، أى : إلى الليل . فإن قيل إظهار « أن » ها هنا قبيح ، قلت : قد تضمر أشياء يقبح إظهارها ، إذا كانوا يستغنون عنها ، ألا ترى أن قولك : إن زيدًا ضربته ، منتصب بفعل مضمر لو أظهرته لم يحسن .

وقد قرئت هذه الآية : ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ (٣) يريد حتى الرسول قائل : جعل ما بعد (حتى) مبتدأ . وقد يكون ذلك نحو سرت حتى أدخلها ، إذا أردت : سرت فإذا أنا داخل فيها ، وسرت أمسِ حتى أدخلها اليوم ، أى : حتى أنا اليوم أدخلها فلا أمنع . وإذا كان غاية لسير نصبته ، وكذلك ما لم يجب مما يقع عليه (حتى) نحو : ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴾ (٤) .

[١ - الحرف (على) بين الاسمية والحرفية]

قال ابن هشام فى المغنى :

أ - من أوجه (على) أن تكون حرفًا ، وخالف فى ذلك جماعة ، وزعموا أنها لا تكون إلا اسمًا ، ونسبوا ذلك إلى سيبويه . وقد تحذف ويكون مجرورها مفعولًا ، وقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى : ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٥) ، أى على صراطك ، كما تقول : توجه مكة ، أى إلى مكة ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ (٦) أى على سر ، أى نكاح .

وقال الزجاج : فى قوله تعالى : ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ « ولا اختلاف بين النحويين فى أن (على) محذوفة ، ووافقه فى ذلك النحاس ، وقدر المحذوف على صراطك ، أو فى صراطك .

ب - والأمر الثانى من وجهَىْ (على) أن تكون اسمًا بمعنى فوق إذا دخلت

---

(١) الرعد ٣١ .
(٢) البقرة ١٢٠ .
(٣) البقرة ٢١٤ .
(٤) الكهف ٦٠ .
(٥) الأعراف ١٦ .
(٦) البقرة ٢٣٥ .

عليها (من) كقول الشاعر [١] :

غَدَتْ مِنْ عليه بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها

وذهب ابن هشام إلى أنها لو كانت اسمًا فى هذه المواضع لصح حلول (فوق) محلها ، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إلى فى قوله تعالى : ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ [٢] ، و ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ ﴾ [٣] ، و ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ ﴾ [٤] . وهذا يتخرج إما على التعليق بمحذوف كما قيل : فى اللام ، فى : سقيًا لك ، وإما على حذف مضاف أى : هون على نفسك ، واضمم إلى نفسك . ويذكر ابن هشام أيضًا موضعًا آخر لـ (على) ونسبه إلى الأخفش قال :

ج : وزاد الأخفش موضعًا آخر لـ (على) ، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين : لمُسَمًّى واحد نحو قوله تعالى : ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [٥] . فالفعل أمسك تعدى بـ (على) لتضمنه معنى الحبس ، ولم يرد ذلك فى معانى الأخفش فى تفسير هذه الآية [٦] .

[٢ - (عن) من معانيها أن تكون حرفًا - مجرورها وفاعل متعلقها ضميران لمسمى واحد]

ذكر ابن هشام من أوجه (عن) ثلاثة مواضع هى :

الأول : أن يدخل عليها (من) وهو كثير ، من ذلك قول الشاعر [٧] :

فلقد أَرَانِي للرِّماح دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمينى تارَةً وأَمَامِى

---

(١) لمزاحم العقيلى وعجزه : تصل وعن قيض ببيداء مجهل . الكتاب ٤ : ٢٣١ ، المقتضب ٣ : ٥٣ ، شرح المفصل ٨ : ٣٩ ، اللسان ٤ : ٣٠٩١ (علا) .

(٢) البقرة ٢٦٠ . (٣) القصص ٣٢ .

(٤) مريم ٢٥ . (٥) الأحزاب ٣٧ .

(٦) معانى القرآن للأخفش ١ : ١٧٧ ، مغنى اللبيب ١ : ١٢٥ ، ١٢٨ وراجع : معانى القرآن للفراء ١ : ٣٧٥ ، ومعانى القرآن وإعرابه ٢ : ٣٢٤ .

(٧) لقطرى بن الفجاءة راجع : شرح المفصل ٨ : ٤٠ ، شرح التصريح ٢ : ١٩ مغنى اللبيب ١ : ١٣١ ، شرح أبيات المغنى للبغدادى ٣ : ٣١٠ .

وهى هنا اسم كما ذكر الرمانى وابن يعيش والمرادى والمالقى . يقول الرمانى : ودليل اسميتها دخول من عليها ، وكل مكان دخلت من عليها فهى هناك اسم ، نحو قولك : جلست من عن يمينك ، وكقول الشاعر [١] :

فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحبيا نظرة قبل

ويفرق ابن يعيش بينها إذا كانت اسمًا أو حرفا فيقول : إنه متى اعتقد فيها الاسمية فأدخل عليها حرف الجر ، وقيل : جلست من عن يمينه كانت بمعنى الناحية ، ودلت على معنى فى نفسها وهو المكان ، كأنك قلت : جلست من ناحية يمينه ومكانه ، وإذا لم تدخل عليها من فإنما تفيد أن اليمين موضع لجلوسك على شرط الحرف ، وإذا كانت اسمًا كانت هى الموضع .

أما المرادى فهى عنده اسم إذا دخل عليها حرف الجر ، ولا تجر بغير (من) ، ويقول : إن الفراء ومن وافقه من الكوفيين ذهبوا إلى أن (عن) إذا دخلت عليها (من) باقية على حرفيتها ، وزعموا أن (من) تدخل على حروف الجر كلها ، سوى (مذ) ، و (اللام) و (الباء) و (فى) ، فإذا قلت : ما معنى (من) الداخلة على (عن) ؟ قلت : هى لابتداء الغاية وهى عند ابن مالك زائدة [٢] .

والموضع الثانى : أن يدخل عليها (على) وهذا نادر ، ولم يرد فيه إلا قول الشاعر [٣] :

عَلَى عَنْ يَمِينى مَرَّتْ الطَّيْرُ سُنَّحًا

والموضع الثالث : وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد . قال ابن هشام : قال بذلك الأخفش ، واستدل بقول امرئ القيس [٤]

---

(١) للقطامى راجع : شرح المفصل ٨ : ٤١ ، معانى الحروف ٩٥ ، الجنى الدانى ٢٤٢ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ١٣١ وراجع : معانى الحروف ٩٤ ، شرح المفصل ٨ : ٤١ الجنى ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، رصف المبانى ٤٢٩ .

(٣) وعجزه : وكيف سُنُوحٌ ، واليَمينُ قطيعُ . راجع : الجنى الدانى ٢٤٣ ، ومغنى اللبيب ١ : ١٣١ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٣ : ٣١٣ .

(٤) وعجزه : ولكنْ حديثًا ما حديثُ الرواحلِ . راجع : ديوانه ٨٢ ، والجنى الدانى ٢٤٤ ، ومغنى اللبيب ١ : ١٣١ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٣ : ٣١٥ .

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فى حُجُراتِهِ

وقول أبى نواس [١] :

دَع عَنْك لَومى فإنَّ اللومَ إغْراءُ

وذلك لئلا يؤدى إلى تعدى المضمر المتصل إلى ضميره المتصل . ومما يدل على أنها ليست اسمًا ، أنه لا يصح حلول الجانب محلها ، هذا ما ذكره ابن هشام عن معانى (عن) . ونلاحظ أن الموضع الأول والثانى لم يرد فيه رأى للأخفش ، والسبب الذى دعانى لإثباتهما هنا هو الاختلاف بين النحاة حول (عن) ودخول حرف الجر (من) عليها ، وهل ترد اسمًا وحرفًا ، أو هى حرف فقط ، ومن الآراء السابقة يتبين لنا أن (عن) تكون اسمًا ، وتكون حرفًا ، والغالب فيها الاسمية . أما الأخفش فهى عنده حرف كما ذكر ابن هشام ، إلا أنه لم يرد ذلك عن الأخفش فى معانيه .

[٣ - إعمال (عسى)]

يقول ابن هشام : من الأوجه التى تستعمل فيها (عسى) أن يقال عساى ، وعساك ، وعساه وهو قليل . وفيه ثلاثة مذاهب : أحدها أنها أجريت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها فى اقتران خبرها بأن ، قال بذلك سيبويه . والثانى أنها باقية على عملها عمل كان ، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ؛ قال بذلك الأخفش ، وبالرجوع إلى معانى الأخفش لم يرد فيه ذلك ، وإنما ذكر عسى فى مواضع أخرى [٢] ، وقد نقل ابن يعيش ما ذكره ابن هشام عن الأخفش حيث قال : من قولهم : عساك أن تفعل ، وعساكما أن تفعلا ، وعساكم أن تفعلوا ، ومنه قول رؤبة [٣] :

يا أبتَا عَلَّكَ أو عَسَاكا

---

(١) وعجزه : وداونى بالتى كانت هى الداء . راجع : ديوانه ٦ ، مغنى اللبيب ١ : ١٣١ ، شرح أبيات المغنى للبغدادى ٣ : ٣١٩ .

(٢) معانى القرآن للأخفش ١ : ٢٦٠ / ٢ : ٣٩٢ ، ٤٨٠ ، مغنى اللبيب ١ : ١٣٣ .

(٣) ديوانه ١٨١ الكتاب ٢ : ٣٧٥ ، شرح المفصل ٧ : ١٢٣ .

فذهب سيبويه إلى أن الكاف فى موضع نصب ، وأن خبر عسى هنا مرفوع محذوف ، والكاف فى موضع نصب ، وأن عسى هنا بمنزلة لعل تنصب الاسم وترفع الخبر ، والخبر محذوف . كما أن (علك) فى قولك : علك أو عساك خبره محذوف مرفوع والكاف اسمها وهى منصوبة . والذى يدل على ذلك أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت : عسانى . قال عمران بن حطان الخارجى [١] :

ولى نفس أقول لها إذا ما تفازعنى لعلي أو عسانى .

فالنون والياء فيما آخره ألف لا يكون إلا نصبًا ، وكان لعسى فى الإضمار هذه الحال ، كما كان للولا فى قولهم : لولاى ولولاك ما ليس لها مع الظاهر . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الكاف والياء والنون فى موضع رفع ، وحجته أن لفظ النصب استعير للرفع فى هذا الموضع كما استعير لفظ الجر فى لولاى ولولاك . أما أبو العباس المبرد فيرى أن الكاف والنون والياء فى عساك وعسانى فى موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمر فيها مرفوع ، وجعله من الشاذ الذى جاء الخبر فيه اسمًا غير فعل كقولهم [٢] :

عَسَى الغُويرُ أَبؤسا [٣]

ولم يوافق ابن هشام الأخفش فيما ذهب إليه ورد على ذلك [٤] بقوله : ويرده أمران ، أحدهما : إن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل نحو : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، وأما قوله [٥] :

يا ابْنَ الزُّبيرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

---

(١) راجع : الكتاب ٢ : ٣٧٥ ، المقتضب ٣ : ٧٢ الخصائص ٣ : ٢٧ ، شرح المفصل ٧ : ١٢٣ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ١٢١ ، ١٢٢ / ٧ : ١٢٣ ، وراجع المقتضب ٣ : ٧١ - ٧٣ .

(٣) من أقوال العرب . راجع : الكتاب ١ : ٥١ ، ١٥٩ / ٣ : ١٥٨ ، المقتضب ٣ : ٧٠ ، ٧٢ ، شرح المفصل ٧ : ١٢٣ ، مغنى اللبيب ١ : ١٣٣ .

(٤) مغنى اللبيب ١ : ١٣٣ ، ١٣٤ وراجع : شرح التسهيل ١ : ٣٩٦ .

(٥) قاله رجل من حمير وعجزه : وطالما عنَّيتنا إليكا . راجع : أمالى الزجاجى ٢٣٦ ، الجنى الدانى ٤٦٨ ، مغنى اللبيب ١ : ١٣٣ .

فالكاف بدل من التاء بدلًا تصريفيًا لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك . والثانى أن الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله [١] :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نارُ كأسٍ وعلَّها تَشَكّى فآتِى نَحْوها فَأَعودُها

* * *

حرف الغين

[١ - (غير) بين الإعراب والبناء]

قال ابن هشام : (غير) اسم ملازم للإضافة فى المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظًا إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس . وقولهم : (لا غير) لحن . ويقال : قبضت عشرة ليس غيرُها ، برفع غير على حذف الخبر ، أى مقبوضًا ، وبنصبها على إضمار الاسم ، أى : ليس المقبوض غيرها . وليس غير بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضًا ، وحذف المضاف إليه لفظًا ونية ثبوته [٢] .

وقد اختلف النحاة حول (غير) من حيث البناء والإعراب ، فقد ذهب المبرد والمتأخرون إلى أن الضمة فى (غير) ضمة بناء لا إعراب ، وأن (غير) أشبهت بالغايات كقبل وبعد . فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون خبرًا . وقد وافق ابن يعيش هذا الرأى ؛ فقد عدّ (غير) من الغايات ، وهى ما ليس بظرف وحكمها حكم الظروف نحو : قبل وبعد ودون وعل ... وهى عنده مبنية على الضم . لأن هذه الظروف حقها أن تكون مضافة ، لأنها من الأسماء الإضافية التى لا يتحقق معناها إلا بالإضافة نحو : جئت قبل يوم الجمعة ، وبعد يوم خروجك . فلما حذف ما أضيف إليه مع إرادته واكتفى بمعرفة المخاطب عن ذكره ، وفهم منها بعد الحذف ما كان مفهومًا منها قبل الحذف صارت بمنزلة بعض الاسم ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، وبعض الاسم مبنى لا يستحق الإعراب . وأما الضم فيها خاصة فلأن الضمة حركة لم تكن لها فى

---

(١) لصخر بن جعد . راجع : الجنى الدانى ٤٦٩ ، ومغنى اللبيب ١ : ١٣٣ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٣ : ٣٥٠ .

(٢) مغنى اللبيب ١ : ١٣٦ ، ١٣٧ .

حال إعرابها وتمكنها : ألا ترى أنها فى حال إعرابها تكون منصوبة ومجرورة نحو قولك : جئت قبلك وبعدك . فلما بنيت ووجب لها الحركة ضموها لئلا يتوهم أنها معربة ، إذ الضمة غريبة منها . وقيل : حُركت بأقوى الحركات وهى الضمة لتكون كالعوض من حذف ما أضيف إليه . وقيل : بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد .

قال تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ (١) ، والمراد من قبل كل شىء ومن بعد كل شىء . وحكم ليس غير حكم قبل وبعد (٢) .

أما الأخفش فخالف ما سبق ذكره من آراء . وقد نقل عنه ابن هشام ذلك بقوله : وقال الأخفش : إن الضمة فى (غير) ضمة إعراب لابناء ، لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ، ولا مكان كفوق وتحت ، وإنما هو بمنزلة كل وبعض . وعلى هذا فهو الاسم ، وحذف الخبر . ولم يرد ذلك عن الأخفش فى معانيه ، وإنما ذكر (غير) فى المواضع التى تكون فيها بمعنى (إلا) (٣) .

وعندى أن ضمة (غير) ضمة إعراب لابناء بدليل ورودها منسوبة ومضمومة مع التنوين ؛ يقول ابن خروف فى ذلك : ليس غيرًا بالفتح ، وليس غير بالضم مع التنوين ، وعليهما فالحركة إعرابية ، لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات ، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور ، ولا تتصرف (غير) بالإضافة لشدة إبهامها (٤) .

* * *

[من أوجه (الفاء)

حذفها - زيادتها]

من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون

---

(١) الروم ٤ ، راجع : معانى القرآن للأخفش ٢ : ٤٣٧ .

(٢) المقتضب ٣ : ١٧٥ / ٤ : ٢٠٧ ، شرح المفصل ٤ : ٨٦ ، ٨٧ .

(٣) مغنى اللبيب ١ : ١٣٦ ، ١٣٧ ، معانى القرآن للأخفش ١ : ١٧ ، ١٨ ، ١١٥ / ٢ : ٤٤٣ .

(٤) مغنى اللبيب ١ : ١٣٧ .

شرطًا . وهو منحصر فى مسائل ذكرها ابن هشام . ومن هذه المسائل التى ورد فيها رأى الأخفش أنها تحذف للضرورة كقول الشاعر [١] :

من يفعل الحسناتِ اللّهُ يشكرها

أى : فاللّه يشكرها ، وقد منع المبرد حذف الفاء حتى فى الشعر ، وذكر أن الرواية فى البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . أما عند الأخفش فإن ذلك واقع فى النثر الفصيح ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ [٢] .

أى : فالوصية للوالدين . وقد نقل المرادى رأى الأخفش أيضا فقال [٣] : وعن الأخفش إجازة حذف الفاء فى الاختيار . واختلف النقل عن المبرد ، فنُقِل عنه كمذهب الأخفش ، ونقل عنه منع حذفها مطلقا ، وزعم أن الرواية فى البيت :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره [٤] .

يقول ابن هشام : ومن أوجه الفاء المفردة أن تكون زائدة ، دخولها فى الكلام كخروجها ، وقد أجاز الأخفش ذلك ، حيث أجاز زيادتها فى الخبر مطلقًا ، وحكى : أخوك فوجد . وقيد الفراء والأعلم وجماعة هذا الجواز بأن يكون الخبر أمرًا أو نهيًا كقول الشاعر [٥] :

أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكُورُ ؟ أنتَ فانظُر لأىِّ ذاكَ تَصِيرُ

ذهب ابن هشام إلى أن البيت ضرورة ، وحمل عليه الزجاج قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [٦] إلا أن ابن هشام رد بأن الخبر حميم ، وما بينهما معترض ، أو أن هذا منصوب بمحذوف يفسره (فليذوقوه) ، والتقدير :

---

(١) لعبد الرحمن بن حسان . راجع : المقتضب ٢ : ٧٠ ، الجنى الدانى ٦٩ ، مغنى اللبيب ١ : ١٤١ شرح أبيات المغنى للبغدادى ٤ : ٣٧ . وتمامه : والشر بالشر عند اللّه مثلان .

(٢) البقرة ١٨٠ . (٣) الجنى الدانى ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) راجع : معانى القرآن للأخفش ١ : ١٥٨ ، والمقتضب ٢ : ٦٩ ، ٧٠ .

(٥) لعدى بن زيد . راجع : الكتاب ١ : ١٤٠ ، النكت للأعلم ١ : ٢٦٦ ، مغنى اللبيب ١ : ١٤١ .

(٦) سورة ص ٥٧ .

هو حميم كما جاء فى قوله تعالى ﴿ وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ (١) . هذا ما ذكره ابن هشام نقلًا عن الأخفش فى زيادة الفاء . وقد ذكر الأخفش زيادة الفاء فى معانيه فى موضعين (٢) .

* * *

حرف القاف

[مسائل فى (قد) . أ - دخول (قد) على الماضى الواقع حالًا ب - ما قيل فى جواز الاشتغال مع (قد) وإذا الفجائية]

أ - ذكر ابن هشام أن من معانيها تقريب الماضى من الحال تقول : قام زيد . فيحتمل الماضى القريب ، والماضى البعيد . فإن قلت : قد قام زيد ، اختص ذلك بالقريب . وينبنى على إفادتها ذلك أحكام منها : وجوب دخولها عند البصريين على الماضى الواقع حالًا إمَّا ظاهرة نحو : ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ﴾ (٣) أو مقدرة نحو : ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ (٤) ، ونحو : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٥) .

ووافق البصريين على ذلك الفراء وأبو طالب القيسى ؛ يقول الفراء فى ذلك : قولك للرجل : أصبحت كثر مالك ، لا يجوز إلا وأنت تريد : قد كثر مالك ، لأنهما جميعًا قد كانا ، فالثانى حال للأول ، والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها . ومثله فى كتاب الله : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ يريد : جاءُوكم قد حصرت صدورهم .

وخالفهم فى ذلك الكوفيون والأخفش فقالوا : لا تحتاج لذلك لكثرة وقوعها

---

(١) البقرة ٤٠ راجع : معانى القرآن وإعرابه ٤ : ٣٣٨ .

(٢) معانى الأخفش ١ : ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ٢٢٢ ، الأزهية ٢٤٦ - ٢٤٨ الجنى الدانى ٧٠ ، مغنى اللبيب ١ : ١٤١ ، ١٤٢ ، وراجع معانى الفراء ٢ : ٤١٠ والنكت للأعلم ١ : ٢٦٦ ، وحروف المعانى للرمانى ٤٥ ، ٤٦ .

(٣) البقرة ٢٤٦ .

(٤) يوسف ٦٥ .

(٥) النساء ٩٠ .

حالًا بدون قد . والأصل عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله . ولقد أورد ابن الأنبارى فى « الإنصاف » هذا الخلاف . وكانت حجة الكوفيين أن التقدير : حَصِرَةً صدورهم . والدليل على صحة هذا التقدير قراءة الحسن البصرى ، ويعقوب الحضرمى والمفضل عن عاصم حين قرأوا ﴿ حصرة صدورهم ﴾ (١) .

وقد ذكر الأخفش فى معانيه هذه القراءة ثم قال : أو حصرتْ صدورهم ، فـ (حصرةً) اسم نصبته على الحال وحَصِرَتْ ، فَعِلَتْ ، وبها نقرأ .

ب - وينتقل ابن هشام بنا إلى وجه آخر من أوجه (قد) فيقول :

ومن أوجه (قد) ما قيل فى جواز النصب على الاشتغال فى نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، مطلقًا . وقيل : يمتنع مطلقًا وهو الظاهر ، لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية .

وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور : يجوز فى نحو : فإذا زيد قد ضربه عمرو . ويمتنع بدون (قد) .

وبالرجوع إلى معانى الأخفش لم يرد ذلك عنه ، أما ابن عصفور فقد ذكر فى « المقرب » أن العطف قد يكون على جملة ذات وجهين ، فيستوى الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ؛ هذا ما لم يفصل بين حرف العطف وبين المشتغل عنه بـ (إذا) التى للمفاجأة فلا يجوز إلا الابتداء ، إلا أن يكون الفعل العامل فى الضمير أو فى السببى مقرونًا بقد . فإن حكم الاسم إذ ذاك كحكمه لو لم يتقدمه شىء . ووجه ذلك عند ابن هشام أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فإذا اقترنت بقد حصل بذلك إذ لا تقترن الشرطية بها (٢) .

---

(١) راجع معانى الفراء ، ١ : ٢٤ ، ٢٨٢ ، مشكل إعراب القرآن ١ : ٢٠٥ ، الإنصاف ١ : ٢٥٢ ، مغنى اللبيب ١ : ١٤٩ معانى القرآن للأخفش ١ : ٢٤٤ .

(٢) المقرب ٩٦ ، ٩٧ ، مغنى اللبيب ١ : ١٥١ . وراجع : شرح التسهيل ٢ : ١٣٩ .

حرف الكاف

[١ - من معانى الكاف المفردة أن تكون حرفية أو اسمية]

يقول ابن هشام عن الكاف الحرفية :

من معانيها أن تكون جارَّة ، وغير جارَّة ، والجارة تكون حرفًا واسمًا . أما الكاف الحرفية فلها عدة معان ، من هذه المعانى : التعليل ، وقد أثبت ذلك قوم ونفاه الأكثرون ، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بما ، ذكر ذلك سيبويه ، والأخفش ، وابن مالك . جاء فى شرح التسهيل : وتحدث (ما) الكافة فى الكاف معنى التعليل كقوله تعالى ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ (١) وكحكاية سيبويه (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه) حيث اقترنت بما الزائدة ، أى : لأنه لا يعلم . وكقول الأخفش فى قوله تعالى : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ ﴾ (٢) . أى : كما أرسلنا فيكم رسولًا فاذكرونى . أى كما فعلت هذا فاذكرونى . وذهب الزمخشرى وابن عطية أيضًا إلى أنها كافة ، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض (٣) كما يجوز ذلك فى المجردة من (ما) ؛ ذكر ذلك ابن برهان ، وابن هشام نحو قوله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (٤) .

ومن معانى الكاف الحرفية ، التى ذكرها ابن هشام وجاء فيها رأى الأخفش أن تفيد الاستعلاء . يقول ابن هشام : ذكر ذلك الأخفش والكوفيون . قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ فقال : كخير ، أى : على خير . وقيل : المعنى بخير . ويرى ابن هشام عدم ثبوت مجىء الكاف بمعنى الباء . وقيل : هى للتشبيه على حذف مضاف ، أى : كصاحب خير . وهى عند ابن مالك بمعنى

---

(١) البقرة ١٩٨ .

(٢) البقرة ١٥١ ، ١٥٢ .

(٣) معانى القرآن للأخفش ١ : ١٥٣ ، مشكل إعراب القرآن ١ : ١١٤ ، شرح التسهيل ١ : ١٧٣ ، مغنى اللبيب ١ : ١٥١ . وراجع : الكشاف ١ : ١٠٣ ، والمحرر الوجيز ١ : ٢٢٦ .

(٤) القصص ٨٢ .

للضرورة ، لأن (كيما) إذا لم يدخل عليها اللام كان الفعل بعدها منتصبا بإضمار أن ، ولا يجوز إظهارها فى فصيح الكلام ، وعند ابن مالك أن الدليل على إضمار (أن) بعد (كى) ظهورها عند الضرورة ، وذكر البيت .

وقد ذكر ذلك الأخفش فى معانيه ، يقول فى قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ : أن مضمرة ،وقد جرتها (كى) . وقالوا : كَيمَه ، فـ (مه) اسم ، لأنه (ما) التى فى الاستفهام . وأضاف (كى) إليها . وقد تكون (كى) بمنزلة (أنْ) هى الناصبة ، وذلك قوله : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ، فأوقع عليها اللام ، ولو لم تكن (كى) وما بعدها اسما ، لم تقع عليها اللام .

مما سبق يتضح لنا اتفاق سيبويه والخليل والأخفش حول مجيء (كى) ناصبة ، أو جارة تعليلية . وكان الخلاف بينهم أن سيبويه عدّها ناصبة بنفسها ، فى حين عدّها الخليل والأخفش ناصبة بإضمار (أن) ، ووافقهما البصريون ، وخالف الكوفيون ذلك وعدّوها ناصبة فقط ، لأنها مختصة بالفعل [1] .

[٥ - (كأن) هل هى مركبة من كاف التشبيه وأن ؟]

الأصل فى قولك : كأن زيدًا أسد ، إن زيدًا كأسد ، ثم قدم حرف التشبيه اهتمامًا به ففتحت همزة (أن) لدخول الجار . يقول ابن يعيش : (كأنّ) حرف معناه التشبيه ، وهو مركب من كاف التشبيه وأنّ . ذكر ابن هشام أن كاف التشبيه عند الأخفش لا تتعلق بشىء ، وتبعه الزجاج وابن جنى ؛ فهى عندهما حرف لا يتعلق بشىء لمفارقته الموضع الذى يتعلق فيه بالاستقرار ، ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ، ولا هو زائد لإفادته التشبيه . ويرى الزجاج أن الكاف اسم بمنزلة مثل ، وأن موضعه الابتداء . ورد ابن هشام على ذلك بقوله : إن تقدير الزجاج للكاف مبتدأ ، ألزمه تقدير خبر له لم ينطق به ، ولا المعنى مفتقر إليه فقال : معنى كأن زيدًا أخوك ، مثل أخوة زيد إياك كائن . أما ابن يعيش فالكاف عنده فى موضع الخبر متعلقة بمحذوف تقديره : إن زيدًا كائن كالأسد .

---

(١) معانى القرآن للأخفش ١ : ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٤٢ / ٢ : ٤٦٩ ، شرح الكافية لابن مالك ٢ : ٧٨١، الارتشاف ٢ : ٣٩٢ ، مغنى اللبيب ١ : ١٥٧ شرح أبيات المغنى للبغدادى ٤ : ١٥٧ - ١٦٠ .

كما ينقل المرادى قول الخليل وسيبويه والأخفش ، وجمهور البصريين والفراء من أنها مركبة من كاف التشبيه ، و (إن) . فأصل الكلام عندهم : إنّ زيدًا كالأسد ، ثم قدمت الكاف اهتمامًا بالتشبيه ، ففتحت (أنّ) . وذهب بعضهم إلى أن (كأن) بسيطة غير مركبة ، واختار هذا الرأى المالقى [١] .

ولم يرد عن الأخفش فى معانيه ما نقله كل من ابن هشام والمرادى عنه ، ولعلهما أخذا ذلك من مرويات العلماء عنه .

حرف اللام

[١ - اللام المفردة العاملة وغير العاملة]

قال ابن هشام :

من معانى اللام المفردة العاملة أن تكون للتعليل ، وهى الناصبة . وقد أجاز أبو الحسن الأخفش أن يتلقى القسم بلام كى ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾ [٢] والمعنى : لَيُرْضُنَّكم ، أنشد أبو الحسن [٣] :

إذا قلت قدنى قال بالله حَلْفَةً لتغنى عنى ذا إنائك أجمعا

والجماعة يأبون هذا ، لأن القسم إنما يجاب بالجملة . ويروون البيت لَتَغْنَنَّ ، بفتح اللام ، ونون التوكيد ، وذلك على لغة فزارة فى حذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياء تلى كسرة ، وقدروا الجواب محذوفًا واللام متعلقة به ، أى ليكونن كذا ليرضوكم لتغنى عنى .

قال الأخفش فى معانيه فى تفسير آية التوبة : ولا أعلمه إلا على قوله : « ليرضُنَّكم » ثم ذكر البيت . وتقديره : ليُغنينَّ عنى ، وهو نحو : ﴿ وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾ [٤] أى ولَتَصغينّ .

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٦٢ ، وراجع : شرح المفصل ٨ : ٨١ ، رصف المبانى ٢٨٤ ، الجنى الدانى ٥٦٨ .

(٢) التوبة ٦٢ .

(٣) لحريث بن عناب الطائى . معانى القرآن للأخفش ٢ : ٣٢٤ ، المسائل العسكرية ١٣٢ ، مغنى اللبيب ١ : ١٧٧ .

(٤) الأنعام ١١٣ .

وقد أيد أبو على الفارسى ما ذهب إليه الأخفش ، وذكر أن البغداديين اعترضوا على تأويل الأخفش فى الآية . وقال أبو حيان : أخطأ من جعل اللام فى (ليرضوكم) جواب القسم [١] .

ويتابع ابن هشام ذكر أنواع اللام فيقول :

ومنها العاملة للجزم وهى الموضوعة للطلب نحو قوله تعالى ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ [٢] فإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلًا مخاطبًا استغنى عن اللام بصيغة افْعَل غالبًا ، نحو قم ، واقعد . وتجب اللام إن انتفت الفاعلية نحو : لِتُعْن بحاجتى ، أو الخطاب نحو : ليقم زيد ، أو كلاهما نحو : ليعن زيد بحاجتى .

وقد زعم الكوفيون وأبو الحسن الأخفش أن لام الطلب حذفت حذفًا مستمرًا فى نحو قم ، واقعد ، وأن الأصل ولتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة . وقد أيد ابن هشام قول الكوفيين والأخفش . وحجته فى ذلك أن الأمر حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ، ولم يدل عليه إلا بالحرف . ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده ،ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقول الشاعر [٣] :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَاابن خَيْرِ قُرَيشٍ كى لتقْضِى حَوائِجَ المُسْلِمينا

ولأنك تقول : اغزُ واخشَ وارْم ، واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف .

وكقراءة جماعة : ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾ وذلك فى آية ٥٨ من سورة يونس ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ قال الأخفش : قال بعضهم : (فلتفرحوا) ، وهى لغة للعرب رديئة ، لأن هذه اللام إنما تدخل فى الموضع الذى لا يقدر فيه (افْعَلْ) . يقولون : ليقل زيد ، لأنك لا تقدر على (افْعَل) ، ولا

---

(١) معانى القرآن للأخفش ٢ : ٣٣٤ ، المسائل العسكرية ١٣٢ . وراجع : الكتاب ٣ : ١٠٤ ، ١٠٥ ، والمحتسب ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، البحر : ٦٤ . (٢) البقرة ١٨٦ .

(٣) فى رواية : فَلْتَقُضَّ . راجع : شرح التصريح ١ : ٥٥ / ٢ : ٢٤٦ والخزانة ٣ : ٦٢٠ ، مغنى اللبيب ١ : ١٨٦ .

تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت : (قل) ، ولم تحتج إلى اللام [١] .

وقال الفراء : إن قراءة (فليفرحوا) بالياء قراءة العامة ، وبالتاء عن زيد بن ثابت . وأقول : قول الأخفش بأن قراءة (فلتفرحوا) بالتاء لغة رديئة مردود ، وذلك لأنها قراءة النبى ومن تبعه ، يقول ابن جنى فى المحتسب : (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء قراءة النبى ﷺ ، وعثمان بن عفان ، وأبى بن كعب ، والحسن ، وأبى رجاء ، ومحمد بن سيرين ، والأعرج ، ... ، وقرأ أبى بن كعب (فبذلك فافرحوا) وقراءة أبى هذه لا نظر فيها ، لكن (فلتفرحوا) بالتاء خرجت على أصلها ، وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام ، فأصل اضرب لتضرب ، وأصل قم ، لتقم ، كما تقول للغائب : ليقم زيد لكن لما كثر أمر الحاضر نحو : قم ، واقعد ، وادخل ، واخرج ... حذفوا حرف المضارعة تخفيفًا ، وبقى ما بعده فى أكثر الأمر ساكنًا فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها فقيل : اذهب ، اضرب [٢] .

ويقول ابن هشام عن اللام غير العاملة : فمنها لام الابتداء وفائدتها أمران : توكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها فى باب (إنّ) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليص المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون ، وتدخل باتفاق فى موضعين ، أحدهما : المبتدأ نحو : ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ [٣] .

والثانى بعد إنّ ، وتدخل فى هذا الباب على ثلاثة باتفاق : الاسم نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾ [٤] ، والمضارع لشبهه به نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [٥] ، والظرف نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [٦] .

وعلى ثلاثة باختلاف ، أحدها : الماضى الجامد نحو : إنّ زيدًا لعسى أن يقوم ، أو إنّ زيدًا لنعم الرجل . قال بذلك الفراء وأبو الحسن الأخفش ، ووجهه

---

(١) معانى القرآن للأخفش ٢ : ٣٤٥ ، مغنى اللبيب ١ : ١٨٩ .
(٢) راجع معانى الفراء ١ : ٤٦٩ والمحتسب ١ : ٣١٣ .
(٣) الحشر ١٣ .
(٤) إبراهيم ٣٩ .
(٥) النحل ١٢٤ .
(٦) القلم ٤ .

أن الجامد يشبه الاسم . وخالف فى ذلك سيبويه والجمهور ، وتبع الأخفش فى ذلك ابن عصفور ، وابن مالك ، والأشمونى ، وابن عقيل . أما أبو حيان فقد ذكر أن مذهب سيبويه أنها لاتدخل ، ومذهب الكوفيين والأخفش أنها تدخل ، إلا أنه ينبغى أن يثبت فيه حتى يصح عن العرب .

وقد ذكر الأخفش فى معانيه عدة مواضع وردت فيها لام الابتداء ، إلا أنه لم يرد فى تلك المواضع ما يدل على قوله من أنها تدخل على الماضى الجامد ، ولعل ما نقله ابن هشام ، وأبو حيان عنه أخذ مشافهة أو من مرويات العلماء عنه [١] .

[٢ - (لا) النافية]

(لا) النافية من أوجهها أن تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، واختلف فى ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها ؛ فمذهب سيبويه أن خبرها مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها لا بها ؛ ذكر ذلك ابن مالك ، وابن هشام ؛ يقول ابن مالك : مذهب سيبويه أن خبر (لا) مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ، لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة ، وجزء كلمة لا يعمل ، فمقتضى ذلك أن يبطل عملها فى الاسم والخبر ، لكن عملها أبقى فى أقرب المعمولين ، وجعلت هى ومعمولها بمنزلة المبتدأ ، والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد .

وخالف سيبويه فى ذلك الأخفش والأكثرون . ولم يختلف البصريون فى أن ارتفاع خبرها بها إذا كان اسمًا عاملًا ، ونجد ابن مالك يميل إلى رأى الأخفش قال : وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى ، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشىء واحد مانعها من العمل فى الخبر لمنعها من العمل فى الاسم ، لأن أحد جزءى الكلمة لا يعمل فى الآخر ، ولا خلاف فى أن التركيب لم يمنع عملها فى الاسم فلا يمنع عملها فى الخبر ، كما أن عملها فى الخبر أولى من عملها فى الاسم ، لأن تأثيرها فى معناه أشد من تأثيرها فى معنى الاسم ، والاعراب إنما جىء به فى الأصل للدلالة على المعنى

---

(١) معانى القرآن للأخفش ١/١٢٣ ، ١٤٢ ، ٢٠٩ / ٢ : ٢٩٥ ، ٣٢٠ ، ٣٥٩ ، مغنى اللبيب ١ : ١٨٩ ، وراجع المقرب ١١٨ ، شرح الكافية لابن مالك ١ : ٤٩٠ ، الارتشاف ٢ : ١٤٤ ، شرح الأشمونى ١ : ٢٨١ ، شرح ابن عقيل ١ : ٣٧٠ .

الحادث بالعامل [١] كما اختلف فى (لا) فى قول الشاعر [٢] .

أَبَى جُودُهُ لا البُخْل واستَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِن فَتًى لا يَمْنَعُ الجُوعَ قاتِلُهْ

فقد روى بنصب (البخل) وخفضه ، فأما من خفض فلا حينئذ اسم مضاف ، لأنه أريد به اللفظ ، وشرح هذا المعنى أن كلمة (لا) تكون للبخل ، وتكون للكرم ، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل : اعطنى ، أو هل تعطينى ؟ كانت للبخل ، فإن وقعت بعد قوله : أتمنعنى عطاءك ، أو تحرمنى نوالك ؟ كانت للكرم . وقيل : هى غير زائدة فى رواية النصب ، وذلك أن تُجعل اسمًا مفعولًا ، والبخل بدلًا منها ، قاله الزجاج .

وقال آخر : (لا) مفعول به ، والبخل مفعول لأجله ، أى كراهية البخل مثل قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ﴾ [٣] أى : كراهة أن تضلوا .

أما الأخفش فقد ذكر أن العرب فسرته : أبى جُودُهُ بالبخل ، وجعلوا (لا) زائدة حشوًا هاهنا ؛ وصلوا بها الكلام . وزعم يونس أن أبا عمرو كان يجر (البخل) ويجعل (لا) مضافة إليه ، أراد أبى جوده (لا) التى هى للبخل ، لأن (لا) قد تكون للجود والبخل ، لأنه لو قال له : امنع الحق ، أو : لا تعط المساكين ، فقال : لا ، كان هذا جودًا منه [٤] .

[٣ - عمل (لات)]

قيل : إنها بمعنى ليس ، والأصل (لا) زيدت عليها تاء التأنيث للتأكيد ، وتختص بلفظ الحين ، كما يحذف أحد معموليها وجوبًا . وقيل : هى النافية للجنس . وقيل : هى النافية للفعل ، والنصب بإضماره ، وقد اختلف فى عملها ، وذلك على مذاهب ، أحدها : أنها لا تعمل شيئًا ، فإن وليها مرفوع فمبتدأ

---

(١) راجع : الكتاب ٢ : ٢٧٤ ، معانى الأخفش ١ : ٢٣ - ٢٥ ، شرح التسهيل ٢ : ٥٥ ، ٥٦ ، شرح الكافية لابن مالك ١ : ٥٢٢ ، الارتشاف ٢ : ١٦٤ - ١٦٦ .

(٢) معانى القرآن للأخفش ٢ : ٢٩٤ ، معانى القرآن وإعرابه ٢ : ٣٢٣ ، الخصائص ٢ : ٣٧ ، مغنى اللبيب ١ : ٢٠٠ .

(٣) النساء ١٧٦ .

(٤) معانى القرآن للأخفش ٢ : ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وانظر الحاشية السابقة .

حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا قول الأخفش ، ففى قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (١) يرى أن التقدير : لا أرى حين مناص ، على قراءة النصب فى (حين) . وعلى قراءة الرفع فى (حين) يكون التقدير : ولا حين مناص كائن لهم . وعند سيبويه أن (لات) تعمل عمل ليس . ويليها إما الاسم مرفوعًا ، وإما الخبر منصوبًا وهو دائمًا (الحين) . ومع الرفع يكون الخبر محذوفا ومع النصب يكون اسمها محذوفا . والقول الثانى للأخفش أنها تعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر ، ويكون أحد المعمولين محذوفًا . قال الأخفش : شبهوا (لات) بـ (ليس) ، وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون (لات) إلا مع حين . ورفع بعضهم (ولات حينُ مناص) فجعله فى قوله مثل (ليس) كأنه قال : ليس أحد ، وأضمر الخبر ، وفى الشعر قوله (٢) :

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أوانٍ فَأَجَبْنَا أنْ لَيْسَ حينَ بَقَاءِ

فجر (أوان) وحذف وأضمر الحين ، وأضافه إلى (أوان) ، لأن (لات) لا تكون إلا مع الحين . ويخالف الرضى ما ذكره ابن هشام عن مذهب الأخفش فى (لات) حيث يقول : وعند الأخفش أن (لات) غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل . فمعنى لات حين مناص ، أى لا أرى حين مناص ، والمرفوع بعدها مبتدأ مرفوع الخبر ، وفيه ضعف ، لأن وجوب حذف الفعل الناصب أو خبر المبتدأ له مواضع متعينة ، ولا يمتنع دعوى كون (لات) هى لاء التبرئة ، ويقويه لزوم تنكير ما أضيف حين إليه . فإذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما فى لا حول ، وإذا ارتفع فالاسم محذوف أى : لات حين حين مناص ، كما فى لا عليك .

والصحيح ما ذكره ابن هشام نقلًا عن الأخفش . وما ورد عن سيبويه أيضا من أن (لات) عاملة عمل (ليس) إلا أنها تعمل فى (الحين) وأحد معموليها محذوف . والذى يؤكد ذلك ما ورد عن الأخفش فى معانيه ، ووافقهما فى

---

(١) سورة ص ٣ .

(٢) لأبى زبيد الطائى . معانى القرآن للفراء ٢ : ٣٩٨ ، معانى القرآن للأخفش ٢ : ٤٥٣ ، الخصائص ٢: ٣٧٧ ، شرح المفصل ١ : ١٠٩ ، مغنى اللبيب ١ : ٢٠٤ .

ذلك أيضا الفراء [١] .

٤ - (لولا)

[أ - هل يذكر الخبر أو الحال بعد (لولا) ؟

ب - (لولا) الجارة للضمير

ج - من معانى (لولا) ، الاستفهام]

أ - من أوجه (لولا) أنها تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو : لولا زيد لأكرمتك ، أى : لولا زيد موجود . وقال أكثر النحاة : يجب كون الخبر كونًا مطلقًا محذوفًا ، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول : لولا زيد قائم ، ولا أن تحذفه . بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول : لولا إن زيدًا قائم . وتصير إن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا ، أو مبتدأ لا خبر له ، أو فاعلًا بثبت محذوفًا . وذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونًا مطلقًا كالوجوب والحصول فيجب حذفه [*] . وكونًا مقيدًا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم .

وذكر الرمانى أن هذا مذهب سيبويه . ويجوز الأمران إن علم ، وزعم ابن الشجرى أن من ذكره قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾ [٢] فقد حذف الخبر هنا ، والتقدير : لهلكتم أو لفضحكم . ولم يرض ابن هشام ذلك وقال : إن هذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل . كما لحنّ جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر [٣] المعرى فى قوله فى وصف سيفٍ [٤] :

---

(١) معانى القرآن للأخفش ٢ : ٤٥٣ ، وراجع الكتاب ١ : ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، معانى الفراء ٢ : ٣٩٧ ، وشرح الرضى على الكافية ١ : ٢٧١ ، شرح المفصل ١ : ١٠٩ ، مغنى اللبيب ١ : ٢٠٤ .

(*) قال ابن مالك فى ألفيته :

وبعد لولا غالبًا حذف الخبر

(٢) النور ١٠ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢١ . راجع البحر ٦ : ٤٣٥ .

(٣) مغنى اللبيب ١ : ٢١٥ ، وراجع : الكتاب ٢ : ١٢٩ ، المقتضب ٣ : ٧٦ وما بعدها و معانى الحروف للرمانى ١٢٣ ، أمالى ابن الشجرى ١ : ٣٢١ ، شرح المفصل ١ : ٩٥ ، شرح التسهيل ١ : ٢٧٦ .

(٤) لأبى العلاء المعرى ، راجع : شرح التسهيل ١ : ٢٧٦ ، مغنى اللبيب ١ : ٢١٦ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٥ : ١١٨ .

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْه كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

فقد ذكر ابن هشام أن ذلك ليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال . على أن الأصل . أن يمسكه ، ثم حذفت أن وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسكه جملة معترضة . وقيل : يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف ، وهذا مردود بنقل الأخفش ، لأنهم لا يذكرون الحال بعدها لأنه خبر فى المعنى ، وعلى الإبدال والاعتراض ، والحال عند من قال به . يتخرج أيضا قول تلك المرأة (١) :

فَوَاللّهِ لَوْلا اللّهُ تُخْشَى عَواقِبُهْ لَزُعْزِعَ مِنْ هذا السَّرير جَوَانِبُه

ولم يرد عن الأخفش فى معانيه ما ذكره ابن هشام ، ولعل ذلك ورد عنه مشافهة أو من مرويات العلماء عنه .

ب - (لولا) الجارة للضمير

سمع قليلًا : لولاى ، ولولاك ، ولولاه . واختلف فى الضمير المتصل بها ما موضعه ؟ وهل لولا جارة لذلك الضمير ؟ ذهب سيبويه والجمهور إلى أن لولا جارة للضمير مختصة به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر . ولا تتعلق لولا بشىء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء . وعند الأخفش أن لولا غير جارة ، والضمير مبتدأ ، وأنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا إذ قالوا : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا .

ولم يرد عن الأخفش ذلك فى معانيه ، ومما يدل على أنه منقول عن الأخفش ما ذكره المبرد وابن الشجرى من كلام الأخفش .

يقول المبرد فى « المقتضب » : قول الأخفش : وافق ضمير الخفض ضمير الرفع فى (لولاى) ، فليس هذا القول بشىء ،ولا قوله : أنا كأنت - ولا أنت كأنا - بشىء . ولا يجوز هذا إنما يتفق ضمير النصب وضمير الخفض كاستوائهما فى التثنية والجمع ، وفى حمل المخفوض الذى لا يجرى على لفظ النصب ، مثل قولك : مررت بعمر ، استوى فيه الخفض والنصب . وعنده أنه لا

(١) البيت لامرأة . راجع قصتها مع عمر بن الخطاب فى شرح المفصل ٩ : ٢٣ ، وشرح التسهيل ١ : ٢٧٦ ، ومغنى اللبيب ١ : ٢١٦ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٥ : ١٢٢ .

يجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع . واحتج بأنه لم يأت فى القرآن غير ذلك ، قال تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ (١) .

فعند سيبويه جاءت علامة الإضمار على القياس . وفى قولك : لولاى ولولاك جاء الاسم مضمرًا مجرورًا مع أن سيبويه والأخفش رويا عن العرب وقوع الضمائر المتصلة بعدها ، واحتج سيبويه بقول يزيد بن الحكم (٢) :

وكَمْ مَوْطِنٍ لولاىَ طِحْتَ كما هَوَى بأَجْرامه من قُلّةِ النيق مُنْهَوِي

إلا أن المبرد دفع الاحتجاج بهذا البيت وقال : إن فى هذه القصيده شذوذًا فى مواضع ، وخروجا عن القياس فلا معرج على هذا البيت (٣) .

ج - من معانى (لولا) أيضا الاستفهام ، هذا ما ذكره ابن هشام وجعل منه قوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ (٤) ، ونحو ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ (٥) ، ونحو ﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ (٦) . وذكر الهروى أنها تكون نافية بمنزلة (لم) وجعل منه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (٧) .

قال ابن هشام : والظاهر أن المعنى على التوبيخ أى : فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك ؟ وهو تفسير الأخفش ، والكسائى والفراء والنحاس .

قال الأخفش : كأنه قال : فهلا كانت قرية آمنت غير قرية قوم يونس ، ويؤيده قراءة أُبىّ وعبد الله ﴿ فهلا كانت ﴾ . ويلزم من هذا المعنى النفى ، لأن التوبيخ يقتضى عدم الوقوع (٨) .

---

(١) سبأ ٣١ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٧٤ ، أمالى ابن الشجرى ١ : ١٨١ ، الخصائص ٢ : ٢٥٩ ، الخزانة ٢ : ٤٣٠ .

(٣) راجع الكتاب ٢ : ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، المقتضب ٣: ٧٦ ، ٧٧ الكامل ٢ : ٢٠٩ ، أمالى ابن الشجرى ١ : ١٨٠ ، ١٨١ مغنى اللبيب ١ : ٢١٦ .

(٤) المنافقون ١٠ .

(٥) الفرقان ٧ .

(٦) النور ١٣ .

(٧) يونس ٩٨ .

(٨) معانى القرآن للأخفش ١ : ١١٥ ، معانى الفراء ١ : ٤٧٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٦٨ ، الأزهية ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، مغنى اللبيب ١ : ٢١٦ .

[٥ - معنى (لعل) فى قوله تعالى

﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [(١)]]

من معانى (لعل) أنها تفيد الترجى والإشفاق ، وتأتى أيضًا للتعليل والاستفهام . وقد اختلف فى معناها فى الآية السابقة . فقد ذهب سيبويه والمبرد ، والزجاج وابن يعيش إلى أنها هنا بمعنى الترجى والإشفاق . قال سيبويه : فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهبا أنتما فى رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما .

وهى عند الأخفش والكسائى بمعنى التعليل ، وتبعهما فى ذلك ابن مالك يقول الأخفش : (لعله يتذكر) نحو قول الرجل لصاحبه : افْرَغ لعلنا نتغدى ، والمعنى : لنتغدى . ويقول الرجل : اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك ، أى لتأخذه [(٢)] .

[٦ - هل تعمل (لكن) المخففة من الثقيلة ؟]

قال ابن هشام : لكن مخففة من الثقيلة ، وهى حرف ابتداء لا يعمل ، وأجاز عملها الأخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين . وقد وافق ابن هشام فى نقله عن الأخفش ويونس فى جواز إعمال (لكن) المخففة المبرد وأبو حيان . والذى ذكر قراءة وردت فيها (لكن) المخففة عاملة سأذكرها لاحقًا . ومنع سيبويه وتبعه ابن عصفور وابن يعيش والمالقى إعمالها . قال سيبويه : (لكن) حرف لا يعمل شيئًا ، وترك الاسم بعدها على حاله كأنه لم يذكر قبله شىء . ونقل أبو حيان هذا المنع فى الارتشاف حيث قال : وتخفف (لكن) فيبطل إعمالها ، وتليها الجملة الاسمية والفعلية . ونقل عن الأخفش ويونس إعمالها ، كما ذكر قراءة وردت فيها (لكن) المخففة غير عاملة .

قال فى البحر : فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [(٣)] قرىء بتخفيف النون ورفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وهى قراءة ابن عامر وحمزة

---

(١) طه ٤٤ .

(٢) معانى القرآن للأخفش ٢ : ٤٠٧ ، وراجع : الكتاب ١ : ٣٣١ / ٢ : ١٤٨ ، والمقتضب ٤ : ١٨٣، ومعانى القرآن وإعرابه ٣ : ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، وشرح المفصل ٨ : ٨٥ ، ٨٦ ، وشرح التسهيل ٢ : ٧ ومغنى اللبيب ١ : ٢٢٢ .

(٣) البقرة ١٠٢ .

والكسائى ، وإذا خففت فهل يجوز إعمالها ؟ الجمهور على المنع . ونقل أبو القاسم بن الرماك عن يونس جواز إعمالها . ونقل ذلك غيره عن الأخفش ، والصحيح المنع [١] .

أما الأخفش فلم يذكر فى معانيه إعمال (لكن) المخففة ، وإنما ورد ذكرها فى مواضع تكون فيها (إلا) بمعنى (لكن) المخففة [٢] وجاء ما بعدها منصوبًا . أما فى القرآن الكريم فقد وردت غير عاملة ، مما يؤكد رأى من ذهب إلى إهمالها إذا خففت [٣] .

* * *

حرف الميم

[١ - (ما) أ - بين الاسمية والحرفية

ب - الزائدة]

أ - (ما) تكون اسمية وحرفية ، ومن أوجه الاسمية أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف . وهى نوعان : ناقصة وتامة . ومن معانى التامة أن تكون للتعجب نحو قولك : ما أحسن زيدًا ، والمعنى : شىء حسن زيدًا ، جزم بذلك جميع النحويين ، وجوز ذلك الأخفش : قال فى معانيه : ما أحسن زيدًا ! (ما) ها هنا وحدها اسم . وفى قوله تعالى : ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [٤] . قال : زعم بعضهم أنه تعجب منهم ، وقال بعضهم : فما أصبرهم ! أى : ما أصبرهم ، وما الذى صبَّرهم .

وأكد هذا المرادى فى الجنى ، وزاد : أن للأخفش ثلاثة أقوال فى (ما) ؛ ففى قولك : ما أحسن زيدًا ! قال : (ما) فى ذلك نكرة غير موصوفة ، والجملة بعدها خبر ، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وروى عن الأخفش أيضًا . والقول الثانى للأخفش : إنها موصولة ، والجملة صلتها ، والخبر محذوف . وقيل : هى نكرة موصوفة بالجملة ، والخبر محذوف ، وهذا هو ثالث أقوال الأخفش . وقيل : هى استفهامية وهو قول

(١) الكتاب ٣ : ١١٦ ، المقتضب ٤ : ١٠٧ ، ١٠٨ المقرب ١٢١ شرح المفصل ٨ : ٨٠ ، ٨١ ، رصف المبانى ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، والارتشاف ٢ : ١٥١ ، البحر ١ : ٣٢٧ ، مغنى اللبيب ١ : ٢٢٦ .

(٢) معانى القرآن للأخفش ١ : ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٥٢ ، ١٧٧ ، ٢١٣ / ٢ : ٣٥٠ ، ٣٧٥ ، ٤٢٣ ، ٤٣٥ .

(٣) راجع آل عمران ١٩٨ ، النساء ١٦٢ / ١٦٦ ، التوبة ٨٨ ، الكهف ٣٨ ، مريم ٣٨ .

(٤) البقرة ١٧٥ .

الكوفيين . وقال بعضهم : هو قول الفراء وابن درستويه [١] .

أما الحرفية فمن أوجهها أن تكون مصدرية وهى نوعان : زمانية وغير زمانية ، والزمانية هى التى تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان ، ولذلك تسمى الظرفية نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [٢] أى مدة دوامى حيا .

وغير الزمانية هى التى تقدر مع صلتها بمصدر ، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها نحو قوله تعالى ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [٣] أى برحبها .

وقد اختلف فى (ما) هذه ، هل هى حرف أو اسم موصول ؟

يقول ابن هشام : فابن خروف يرى أن (ما) المصدرية حرف باتفاق . وزعم الأخفش بأنها اسم موصول ، وقد اختلف سيبويه والأخفش حول (ما) هذه ؛ يقول المبرد [٤] : فأما اختلاف الأخفش وسيبويه فى (ما) إذا كانت والفعل مصدرًا فإن سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبنى ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبنى أن قمت . فعلى هذا يلزمه : أعجبنى ما ضربت زيدًا ، كما تقول : أعجبنى أن ضربت زيدًا . والأخفش يقول : أعجبنى ما صنعت ، أى : ما صنعته ، كما تقول : أعجبنى الذى صنعته ، ولا يجيز : أعجبنى ما قمت ، لأنه لا يتعدى . وقد خلّط فأجاز مثله ، والقياس والصواب قول سيبويه . هذا قول المبرد والذى يبين موافقته لرأى سيبويه . إلا أن الرضى فى « شرح الكافية » ذكر أن (ما) المصدرية اسم عند المبرد كما ذهب الأخفش ، وما أثبته عن المبرد عكس ما نسبه الرضى الذى قال : (ما) المصدرية حرف عند سيبويه ، واسم موصول عند الأخفش والرمانى والمبرد .

ويؤيد ابن هشام مذهب الأخفش قال : ويرجحه أن فيه تخلصًا من دعوة اشتراك لا داعى إليه ؛ فإن (ما) الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق ، وهى موضوعة

---

(١) معانى القرآن للأخفش ١ : ٣٨ ، ٤٠ ، ١٥٥ ، مغنى اللبيب ٢ : ٢ ، ٣ ، الجنى الدانى ٣٣٧ . وراجع : الأزهية ص ٧٨ ، وشرح الكافية للرضى ٢ : ٥٤ . وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٣٧ .

(٢) مريم ٣١ .

(٣) التوبة ٢٥ ، راجع أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٣٩ .

(٤) المقتضب ٣ : ٢٠٠ ، وراجع الكتاب ٢ : ٣٢٦ ، ٣٤٩ ، ومعانى القرآن للأخفش ١ : ٣٥ - ٣٧ ، ٥٣ ، ١١٥ ، ١٧٢ ، ٢٠٠ ، ٢٢٠ / ٢ : ٣٤٧ ، ٤١٤ ، ٥٤٠ ومغنى اللبيب ٢ : ٧ ، ورصف المبانى ٣٨١ ، ٣٨٢ .

لما لا يعقل ، والإحداث من جملة ما لا يعقل ، فإن قيل : أعجبنى ما قمت ، قلنا التقدير : أعجبنى الذى قمته ، وهو يعطى معنى قولهم : أعجبنى قيامك . ويرد ذلك أن نحو : جلست ما جلس زيد ، تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل ، وإنه يستلزم أن يسمع كثيرًا أعجبنى ما قمته ، لأنه عندهما الأصل ، وذلك غير مسموع . قيل : ولا ممكن ، لأن (قام) غير متعد ، وهذا خطأ بيِّن لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به ، وقال ابن الشجرى : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (١) ، فى قراءة من ضم ياءه ، وشدد ذاله . وقالوا : لا يخلو الضمير المحذوف من قوله : يكذبون ، أن يعود على القرآن أو النبى ﷺ ، أو على المصدر الذى هو التكذيب . فإن أعدناه على القرآن أو النبى فقد استحقوا بذلك العذاب ، وإن أعدناه إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب لأنهم إذا كذبوا التذكيب بالقرآن وبالنبى كانوا بذلك مؤمنين ، فكيف يكون لهم عذاب أليم بتكذيب التكذيب ؟

وقال الأخفش فى معانيه : وأما قوله : (بما كانوا يكذبون) فـ (يُكَذّبون) يجحدون ، وهو الكفر . وقال بعضهم : يكْذِبون خفيفة ، وبها نقرأ ، يعنى : يكْذِبون على الله وعلى الرسول ، وجعل (ما) والفعل اسمًا للمصدر ، وأما المعنى ، فإنما هو بكذبهم وتكذيبهم (٢) .

ب – (ما) الزائدة . ومن أوجه (ما) الحرفية أن تكون زائدة ، وهى نوعان : كافة وغير كافة . ومن أنواع (ما) غير الكافة أن تكون عوضًا ، وغير عوض ، وهى التى تقع بعد الرافع والناصب والجازم والخافض حرفا أو اسمًا نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ ﴾ (٣) وقد اختلف فى (ما) فى قول امرىء القيس (٤) :

ألا رُبَّ يَوْمٍ ، لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ولا سِيَّما يَوم بِدَارَة جُلْجُلِ

قال ابن هشام : قوله : بدارة ، صفة ليوم ، وخبر لا محذوف . ومن رفع (يوم) فالتقدير : ولا مثل الذى هو يوم . وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم . ثم إن المشهور أن (ما) مخفوضة ، وخبر لا محذوف . وقال

(١) البقرة ١٠ . (٢) معانى القرآن للأخفش ١ : ٤٠ ، أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٤٠ ، ٢٤١ .
(٣) القصص ٢٨ .
(٤) امرؤ القيس حياته وشعره ص ٩٥ ، شرح المفصل ٢ : ٨٦ ، شرح التسهيل ٢ : ٣١٨ ، مغنى اللبيب ٢ : ١١ .

الأخفش : (ما) خبر للا ، ويلزمه قطع « سى » عن الإضافة من غير عوض .

(لاسيما) يستثنى بها ، ويقع بعدها المرفوع والمخفوض ؛ فمن خفض جعل (ما) زائدة مؤكدة ، وخفض ما بعدها بإضافة السى إليه ، كأنه قال : ولا سى زيد ، أى : ولا مثل زيد . ومن رفع جعل (ما) بمعنى الذى ، ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والمعنى : سىّ الذى هو زيد ، وهو العائد إلى الذى .

يقول سيبويه : سألت الخليل عن قول العرب : ولا سيما زيدٍ ، فزعم أنه مثل قولك : ولا مثل زيدٍ ، و (ما) لغو ، وقال : ولا سيما زيدٌ كقولهم : دع ما زيدٌ ، وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ (١) ، فسىّ فى هذا الموضع بمنزلة مثل . فمن ثم عملت فيه .

أما ابن مالك فيرى أن (لا) من « لاسيما » فى البيت السابق هى العاملة عمل (إنّ) ، وسىّ اسمها ، وهو نكرة ، وإن أضيف إلى معرفة ، لأنه كمثل معنى وحكمًا ، و (ما) بعده زائدة إن جُر ما يليها ، وبمعنى الذى إن رفع . وهو حين يُرفع خبر مبتدؤه محذوف ، والمبتدأ وخبره صلة (ما) وحسن حذف هذا المبتدأ ما حصل من الاستطالة بذكر « دارة جلجل » . ويجوز أن تجعل (ما) عوضًا من المضاف إليه ، ويومًا منصوبًا على التمييز . وعند ابن يعيش أن البيت روى بجر يوم ورفعه ، كما روى منصوبًا على الظرف وهو قليل شاذ .

أما الأخفش فلم يرد فى معانيه هذا البيت ، وإنما ذكر المواضع التى ترد فيها (ما) زائدة (٢) .

[٢ - من معانى (مِن) أن تكون :

أ - لابتداء الغاية

ب - زائدة]

أ - (مِن) لابتداء الغاية

ذكر ابن هشام فى المغنى أن لها خمسة عشر وجهًا . من هذه الأوجه : أن

---

(١) البقره ٢٦ .

(٢) الكتاب ٢ : ٢٨٦ ، معانى القرآن للأخفش ١ : ٥٣ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، ٢٢٠ ، ٢٤٨ ، شرح المفصل ٢ : ٨٥ ، ٨٦ ، شرح التسهيل ٢ : ٣١٨ ، ٣١٩ الجنى الدانى ٣٣٤ .

تكون لابتداء الغاية ، وهو الغالب عليها ، وتقع لهذا المعنى فى غير الزمان نحو قوله تعالى : ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (١) .

قال سيبويه : (من) تكون لابتداء الغاية فى الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا . وتقول إذا كتبت كتابا : من فلان إلى فلان . فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها . وهى عند الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه وغيره من البصريين لابتداء كل غاية ، كما تقع فى الزمان واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (٢) ، جعلوها كمذ ومنذ .

قال الأخفش فى معانيه : يريد منذ أول يوم ، لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا . يريد (منذ) و (من أول يوم) ، يريد به أول الأيام .

ويقول ابن يعيش : ومن لا يرى استعمالها فى الزمان يتأول الآية بأن ثَمَّ مضافًا محذوفًا تقديره : من تأسيس أول يوم . فهذا فيه دلالة على استعمالها فى غير المكان ، لأن التأسيس ليس بزمان ، وإن كانت المصادر تضارع الأزمنة من حيث هى منقضية مثلها (٣) .

ب - (مِنْ) الزائدة : من معانيها أن تكون زائدة ، وقد اجتمعت زيادتها فى المنصوب والمرفوع فى قوله تعالى : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ (٤) ، و﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ﴾ (٥) واشترط سيبويه والبصريون أن تزاد بشرطين هما :

الأول : لا يكون مجرورها إلا نكرة . والثانى : أن تكون بعد نفى أو نهى أو استفهام نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ (٦) .

ويؤيده فى ذلك المبرد حيث يقول : وأما الزائدة التى دخولها فى الكلام كسقوطها فقولك : ما جاءنى من أحد ، وكقوله تعالى : ﴿ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم

(١) الإسراء ١ .
(٢) التوبه ١٠٨ .
(٣) الكتاب ٢ : ٣٣٧ ، معانى القرآن للأخفش ٢ : ٣٣٧ . وراجع : المقتضب ١ : ٤٤ / ٤ : ١٣٦ ، معانى الحروف ١٦٥ ، شرح المفصل ٨ : ١٠ ، ١١ ، شرح جمل الزجاجى ١ : ٤٨٨ ، رصف المبانى ٣٨٨ ، مغنى اللبيب ٢ : ١٤ .
(٤) المؤمنون ٩١ .
(٥) تابع الآية السابقة .
(٦) فاطر ٣ .

مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [١] إنما هو (خيرٌ) . فهذا موضع زيادتها ، إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف . وممَّا يدل على أنها عنده لا تقع فى المعرفة قوله فى موضع آخر : وأما قولهم ، إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا ، وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى ، فإنها حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : ما رأيت من رجل ، فذكروا أنها زائدة ، وأن المعنى : ما رأيت رجلًا ، وليس كما قالوا : وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفى بواحد دون سائر جنسه ؛ تقول : ما جاءنى رجل ، وما جاءنى عبد اللّه ؛ إنما نفيت مجيء واحد . وإذا قلت : ما جاءنى من رجل ، فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءنى من عبد اللّه ، لم يجز ، لأن عبد اللّه معرفة . أما الأخفش فقد أجاز وقوعها فى الإيجاب ، وجرها المعرفة . واستدل بقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [٢] . كما وردت زيادتها فى نحو قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [٣] هذا ما ذكره ابن هشام نقلًا عن الأخفش ، فتأتى عنده زائدة دون شروط [٤] .

حرف النون

[من أنواع التنوين :

أ - التنوين فى جوارٍ وغواش

ب - التنوين اللاحق (إذ)

ج - التنوين الغالى]

يقول ابن هشام : التنوين : هو نون ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد . ومن أنواع التنوين :

---

(١) البقرة ١٠٥ . انظر البحر ١ : ٣٤٠ .

(٢) الأنعام ٣٤ . (٣) الأحقاف ٣١ .

(٤) الكتاب ٢ : ٣١٥ ، ٣١٦ / ٤ : ٢٢٥ ، معانى القرآن للأخفش ١ : ٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢٢٣ ، ٢٥٤ / ٢ : ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، ٣٠٧ ، ٤٤١ ، ٤٥٨ / ٢ : ٢٧٤ : ٣١٢ ، المقتضب ١ : ١٨٣ / ٤ : ٥٢ ، ١٣٦ - ١٣٨ ، ٤٢٠ وراجع : معانى الحروف ١٦٦ ، شرح المفصل ٨ : ١٢ ، ١٣ ، شرح جمل الزجاجى ١ : ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، العوامل المائة ١٠٣ ، رصف المبانى ٣٨٩ ، مغنى اللبيب ٢ : ١٧ .

أ - تنوين العوض : وهو اللاحق عوضًا عن حرف أصلى أو زائد ، مثاله عن حرف أصلى التنوين فى نحو جوار ، وغواش . فالتنوين فيهما عوض عن الياء وفاقًا لسيبويه والجمهور . وذهب المبرد إلى أن التنوين فيهما عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة ، وذهب الأخفش إلى أن التنوين فى جوار وغواش تنوين التمكين ، والاسمان منصرفان ، وأنه لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد فصرف . ورد ابن هشام على ذلك بأن كلام الأخفش مردود ؛ لأن حذفها عارض للتخفيف ، وهى منونة ، بدليل أن الحرف الذى بقى أخيرًا لم يحرك بحسب العوامل .

قال الأخفش فى تفسير قوله تعالى : ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ (١) ، انكسر قوله (غواش) لأن هذه الشين فى موضع عين « فواعل » فهى مكسورة . أما موضع اللام منه فالياء والواو إذا كانتا بعد كسرة ، وهما فى موضع تحرك برفع أو جر صارتا ياء ساكنة فى الرفع والجر ، ونصبا فى النصب . فلما صارتا ياء ساكنة ، وأدخلت عليها التنوين وهو ساكن ذهبت الياء لاجتماع الساكنين (٢) .

ب - ومن أنواع التنوين أيضًا تنوين العوض اللاحق لـ (إذ) نحو قوله تعالى : ﴿ وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾ (٣) والأصل : فهى يوم إذ انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها ، وجىء بالتنوين عوضًا عنها ، وكسرت الذال للساكنين . وذهب الأخفش إلى أن التنوين هنا تنوين التمكين ، والكسرة إعراب المضاف إليه (٤) . ولم يرد ذلك فى معانى القرآن للأخفش .

ج - قال ابن هشام : وزاد الأخفش والعروضيون تنوينًا سموه الغالى ، وهو

---

(١) الأعراف ٤١ .

(٢) الكتاب ٣ : ٣٠٨ ، ٣١٠ ، معانى القرآن للأخفش ٢ : ٢٩٨ ، مغنى اللبيب ٢ : ٢٣ ، شرح ابن عقيل ١ : ١٧ .

(٣) الحاقة ١٦ .

(٤) راجع : شرح التسهيل ١ : ١١ ، مغنى اللبيب ٢ : ٢٤ .

اللاحق لآخر القوافى المقيدة ، كقول رؤبة [١] :

وقاتم الأَعْماقِ خَاوى المخْتَرِقن مُشْتَبه الأعلام لماع الخفقن

وسُمى غاليًا لتجاوزه حد الوزن . ويسمى الأخفش التى قبله غلوًّا ، فائدته الفرق بين الوقف والوصل . وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم ، زاعمًا أن الترنم ، يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغنّ . وأنكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذه النون البتة ، لأنه يكسر الوزن ، وقالا : لعل الشاعر كان يزيد (أن) فى آخر كل بيت ، فضعف صوته بالهمزة ، فتوهم السامع أن النون تنوين . واختار هذا القول ابن مالك ، وزعم أن تسمية اللاحق للقوافى المطلقة والقوافى المقيدة تنوينًا مجاز وإنما هو نون أخرى زائدة . ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجامع الألف واللام ، ويثبت فى الوقف .

وقد ذكر الأخفش هذا فى كتابه القوافى [٢] .

حرف الواو

[من معانى الواو المفردة : أن تكون

أ - حرف عطف أو زائدة

ب - واو ضمير الذكور]

الواو المفردة لها أحد عشر معنى ، وتنفرد عن سائر حروف العطف بأحكام انتهت إلى خمسة عشر حكمًا [٣] . ذكر ابن هشام أن قوماً زعموا أنها قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع ، وذلك على أوجه منها :

أن تكون زائدة دخولها كخروجها . وقد أثبت ذلك الكوفيون والأخفش ،

---

(١) راجع : شرح المفصل ٢ : ١١٨ / ٩ : ٢٩ ، ٣٤ ، ومغنى اللبيب ٢ : ٢٤ .

(٢) راجع : شرح المفصل ٢ : ١١٨ / ٩ : ٢٩ ، ٣٤ ، شرح التسهيل ١ : ١١ ، مغنى اللبيب ٢ : ٢٤ . وراجع القوافى للأخفش ٣٥ والفصول فى القوافى لابن الدهان ٦٠ وقد ذكرنا هذا مع أننا حددنا مصدر الأخفش بمعانى القرآن فقط للإفادة .

(٣) راجع الأزهية ٢٣١ - ٢٤٠ ، ورصف المبانى ٤٧٣ - ٤٨٨ .

وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [١] بدليل الآية الأخرى التى قوله : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ .

قال الأخفش فى معانيه : وقد فسر الحسن هذه الآية على حذف الواو ، وقال : معناها : قال لهم خزنتها ، فالواو فى هذا زائدة . ووافق الأخفش على ذلك المبرد وابن برهان . وقيل : هى عاطفة . وعند المالقى أن الواو هنا واو الحال ، لأن الكرامة للواصلين لدخولها أن يجدوا أبوابها مفتحة لهم . وعدَّها بعضهم واو الثمانية ؛ وهى التى تأتى فى ثامن الأسماء قالوا : الواو هنا تدل على أن أبواب الجنة ثمانية كما فى قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [٢] . وقيل : إن الواو فى هذه الآية واو العطف ، أى : يقولون سبعة وثامنهم كلبهم ، فهما جملتان ، وهذه الواو وإن وقعت دالة على الثمانية أو فى الثامن لا يخرجها ذلك عن معنى العطف ، أو واو الحال فى مثل (وفتحت) كما ذكر . وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين [٣] .

ب - ووجه آخر لها وهى واو ضمير الذكور نحو : الرجال قاموا ، وهى اسم . وقال الأخفش والمازنى : حرف ، والفاعل مستتر . وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ ﴾ [٤] وذلك لتوجيه الخطاب إليهم .

قال المرادى : هذه الواو اسم ، خلافًا للمازنى ؛ فإنه قال : هى حرف ، والفاعل مستكن فى الفعل . ولم يرد فى معانى الأخفش أى ذكر لهذه الواو . وقد يكون ابن هشام نقل ذلك عنه [٥] .

---

(١) الزمر ٧٣ . (٢) الكهف ٢٢ .

(٣) معانى القرآن للأخفش ١ : ١٢٥ ، ١٤١ / ٢ : ٤٥٧ ، مغنى اللبيب ٢ : ٣٥ . وراجع : المقتضب ٢ : ٧٨ ، معانى الحروف ٦٣ ، ٦٤ ، الإنصاف ٢ : ٤٥٦ ، شرح المفصل ٨ : ٩٠ ، ٩٤ ، رصف المبانى ٤٨٧ ، الجنى الدانى ١٦٨ ، ١٦٩ ، المدارس النحوية ١٠٣ .

(٤) النمل ١٨ .

(٥) مغنى اللبيب ٢ : ٣٧ ، رصف المبانى ٤٨٩ ، الجنى الدانى ١٧٣ .

نتائج البحث

صفوة ما توصل إليه البحث :

١ - أن هناك آراء للأخفش نصّ عليها فى معانيه ، وأثبت ذلك فى حاشية البحث ، وآراء ليس له نص فيها ، استخلصنا بعضها من كتب النحو .

٢ - أجاز الأخفش حذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس . وعدّ قوم حذفها من ضرورات الشعر ، وخالف النحاس الأخفش فى حذف همزة الاستفهام ، فهى تحذف عنده معنى فقط ، وذلك فى الشعر إذا كان فى الكلام (أم) . إلا أن ما ذهب إليه الأخفش هو الأصح لاستناده إلى ما ورد فى القرآن الكريم .

٣ - فى الكلام على إنْ المخففة المكسورة دار خلاف بين البصريين والكوفيين حول إعمالها فى الجملة الاسمية ؛ فعلى حين أهملها الكوفيون وأبطلوا عملها ذهب البصريون إلى إعمالها . كما تدخل على الجملة الفعلية فتهمل وجوبًا اتفاقًا . وكان الخلاف حول دخول (إن) على الفعل الماضى من نحو : قام وقعد ، فقد أجاز الأخفش دخولها على هذين الفعلين ، واعتبر الأزهرى ذلك توهمًا من الأخفش حين ذكر أن الكوفيين يجيزون تخفيف (إن) المكسورة ويدخلونها على نحو : إن قام لأنا وإن قعد لأنت . وفى رأى الأزهرى أن ذلك مخالف لقاعدتهم ؛ فهم لا يجيزون تخفيف (إن) ، ويحملون ما ورد من ذلك على أن (إن) نافية بمنزلة ما واللام إيجابية بمنزلة (إلا) .

٤ - من مواضع (أن) المفتوحة المخففة أن تكون زائدة . ولها أربعة مواضع ، وزاد الأخفش موضعا آخر ، وبأنها تنصب المضارع ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ . وعند ابن هشام أن (أنْ) الزائدة لا تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال .

٥ - أجاز الأخفش وفاقا للكسائى زيادة (من) فى اسم (إنّ) المكسورة المشددة ، وخالفهما فى ذلك البصريون .

٦ - ذهب الأخفش إلى أن (أل) تكون اسمًا موصولًا بمعنى الذى ، وتدخل

على الفعل . وأيد ابن مالك الأخفش فى ذلك ، بل ذهب إلى أن ذلك ليس مخصوصًا بالشعر ، بل يكون فى سعة الكلام . وأيده أيضًا ابن برهان وابن هشام .

٧ - أيد الأخفش رأى الفقهاء فى أن (أو) تأتى للجمع المطلق وتكون بمعنى الواو . واحتج لذلك بما ورد فى التنزيل ، وكان هذا رأى الكوفيين والجرمى . على حين ذهب أبو على الفارسى وابن كيسان وابن برهان إلى أن (أو) مثل الواو فى المعنى فقط لا فى العطف .

٨ - أيد الأخفش رأى الكوفيين فى أن (إلا) المكسورة المشددة تكون عاطفة بمنزلة الواو . وأيد ذلك أبو عبيدة بشرط أن تعطفها على استثناء قبلها . ولم يجز ذلك البصريون ، لأن (إلا) للاستثناء ، والاستثناء يقتضى إخراج الثانى من حكم الأول ، والواو للجمع . والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول فلا يكون أحدهما فى معنى الآخر .

٩ - ذهب الأخفش إلى أن (إذ) فى قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ معربة ، وعدّها ابن يعيش : ظرفًا مبنيًّا على السكون . والذى أوجب لها البناء شبهها بالاسم الموصول ، وهى مبنية أيضًا عند ابن مالك لسببين : الأول وضعها على حرفين ، والثانى لزومها إلى جملة أو عوض منها ، وهو التنوين اللاحق فى نحو (يومئذ) . ويرى ابن هشام أن الذى حمل الأخفش على ذلك أن بناءها ناشىء عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة .

١٠ - وكان الاختلاف حول ماهية (إذا) ؛ فقد ذهب الأخفش وأيده ابن مالك إلى أنها حرف يدل على المفاجأة ، وهى عند المبرد وابن عصفور ظرف مكان ، فى حين عدّها الزجاج والزمخشرى ظرف زمان حاضر . كما يصح كونها خبرًا عند المبرد فى مثل : خرجت فإذا الأسد ؛ ولم يصح ذلك عند الزجاج ؛ لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ، ولا عند الأخفش ؛ لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه .

وبالنسبة لـ (إذا) الشرطية فالمرفوع بعدها عند سيبويه فاعل لفعل محذوف

موافق لفعل ظاهر . واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه وأجاز جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ ، ووافقه ابن مالك . كذلك قد تخرج إذا عن معنى الظرفية والاستقبال والشرط إلى معنى آخر : فعند الأخفش قد تجر (إذا) بـ (حتى) ، واستند فى ذلك إلى قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ وهى عند الجمهور حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل له ، وهى لا تخرج عن الظرفية .

١١ - لم يجز سيبويه زيادة الباء فى الخبر الموجب ؛ فلا يجوز عنده فى نحو : زيد بقائم ، أن تكون الباء زائدة ، أى زيد قائم . فى حين عدّ الأخفش زيادة الباء فى الخبر فى قوله تعالى : ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ والأولى عند ابن هشام تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر .

١٢ - أيد الأخفش ما ذهب إليه المبرد وأبو عمرو والجرمى فى أن (حاشا) تكون حرف خفض ، كما تستعمل قليلًا فعلًا متعديًا فتنصب ما بعدها ، فهى بمنزلة خلا وعدا ، خلافًا لسيبويه ، فلم يحك عنه فى (حاشا) إلا الجر ، ولم يجز النصب بها .

١٣ - منع المبرد حذف الفاء فى النثر الفصيح وفى الشعر أيضًا . وذهب الأخفش إلى أن حذف الفاء واقع فى الشعر وفى النثر الفصيح . واستدل بقوله تعالى : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ . وعند ابن مالك أن حذف الفاء فى النثر نادر .

١٤ - خالف الكوفيون والأخفش البصريين فى وجوب دخول (قد) على الماضى الواقع حالًا سواء كانت ظاهرة أو مقدرة ، وقالوا : لا تحتاج لذلك لكثرة وقوع الماضى حالًا بدونها .

١٥ - خالف الأخفش الجمهور فى دخول لام الابتداء بعد (إنَّ) على الماضى الجامد فى نحو : إنّ زيدًا لنعم الرجل . ووجهه فى ذلك أن الجامد يشبه الاسم .

١٦ - ذهب سيبويه إلى أن خبر (لا) النافية العاملة عمل إن (يرتفع) بما كان مرفوعًا به قبل دخولها لا بها ، وخالفه فى ذلك الأخفش والأكثرون ، ولم

يختلف البصريون فى ارتفاع خبرها بها إذا كان اسمًا عاملًا .

١٧ - ذهب سيبويه والجمهور إلى أن (لولا) فى نحو : لولاى ولولاك ولولاه جارّة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، وعند الأخفش أن لولا غير جارة ، والضمير مبتدأ . وأنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع .

١٨ - أجاز الأخفش وقوع (من) الزائدة فى الإيجاب وجرها المعرفة خلافًا لسيبويه ؛ فعنده لا يكون مجرورها إلا نكرة بعد نفى أو نهى أو استفهام .

١٩ - وفى الكلام على التنوين فى جوار وغواش ذهب الأخفش إلى أن التنوين فيهما تنوين التمكين ، والاسمان منصرفان . وهو عند سيبويه والجمهور تنوين عوض عن الياء المحذوفة فى حين عدّ المبرد التنوين فى جوار وغواش عوضًا من ضمة الياء ، وفتحتها النائبة عن الكسرة .

كما زاد الأخفش والعروضيون تنوينًا سموه الغالى ، وهو اللاحق لآخر القوافى المقيدة . وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم ، فى حين أنكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذه النون البتة ، لأنه يكسر الوزن .

* * *

مراجع البحث

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبى حيان الأندلسى .
تحقيق : مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبى . الطبعة الأولى ١٩٨٤ .
٢ - الأزهية فى علم الحروف . على بن محمد الهروى
تحقيق : عبد المعين الملوحى ، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ .
٣ - الأشباه والنظائر . جلال الدين السيوطى ، حققه : طه عبد الرءوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ١٩٧٥ .
٤ - الأصول فى النحو . لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج
تحقيق : عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٩٨٥ . بيروت .
٥ - إعراب القرآن . لأبى جعفر النحاس
تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد . بغداد ١٩٨٠ .
٦ - الإفصاح فى أبيات مشكلة الإعراب . الحسن بن أسد الفارقى .
حققه وقدّم له سعيد الأفغانى ، مؤسسة الرسالة . الطبعة الثالثة ١٩٨٠ . بيروت .
٧ - أمالى الزجاجى ، لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى
تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، المؤسسة العربية الحديثة ، مطبعة المدنى ، الطبعة الأولى ، القاهرة .
٨ - أمالى ابن الشجرى ، هبة اللّه بن على بن حمزة ، المعروف بابن الشجرى .
دار المعرفة بيروت مصورة عن الطبعة الأولى .
٩ - امرؤ القيس حياته وشعره . مكتبة كرم . دمشق .
١٠ - إملاء مامنّ به الرحمن . لأبى البقاء عبد اللّه بن الحسين العكبرى
دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٩ م .
١١ - الإنصاف فى مسائل الخلاف . لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى .
دار الجيل ١٩٨٢ .
١٢ - البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى ، دار الفكر . الطبعة الثانية ١٩٨٣ ، القاهرة .
١٣ - الجمل فى النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدى .
تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ، بيروت .
١٤ - الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن قاسم المرادى
تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل . منشورات دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ١٩٧٣ . والطبعة الثانية ١٩٨٣ بيروت .
١٥ - خزانة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغدادى . دار الثقافة بيروت .
١٦ - الخصائص ، صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى .
تحقيق محمد على النجار ط ٢ بيروت .
١٧ - ديوان أوس بن حجر ، تحقيق محمد يوسف نجم بيروت ١٩٧٩ دار صادر ط ٣ .
١٨ - ديوان رُؤْبة بن العجاج . صححه وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة . الطبعة الثانية ١٩٨٠ م بيروت .
١٩ - ديوان عمر بن أبى ربيعة . قدم له ووضع هوامشه الدكتور فايز محمد . الناشر ، دار الكتاب العربى . الطبعة الأولى ١٩٩٢ . بيروت .

٢٠ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، أحمد بن عبد النور المالقى
تحقيق : د . أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ دمشق .
٢١ - روح المعانى . شهاب الدين السيد محمود الألوسى . دار إحياء التراث العربى . بيروت .
٢٢ - شرح أبيات مغنى اللبيب . صنفه عبد القادر بن عمر البغدادى .
تحقيق عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق . دار المأمون للتراث . الطبعة الأولى ١٩٧٣ . دمشق .
٢٣ - شرح الأشمونى . مصطفى البابى الحلبى .
٢٤ - شرح التسهيل . محمد بن عبد الله بن مالك .
تحقيق : د . عبد الرحمن السيد . د . محمد بدوى المختون . هجر ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ .
٢٥ - شرح التصريح . خالد الأزهرى . عيسى البابى الحلبى بمصر .
٢٦ - شرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور الإشبيلى
تحقيق : د . صاحب أبو جناح . بغداد ١٩٨٠ .
٢٧ - شرح ديوان جرير . قدم له وشرحه تاج الدين شلق . دار الكتاب العربى . الطبعة الثانية ١٩٩٤م . بيروت .
٢٨ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .
تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر . الطبعة الخامسة عشرة ١٩٦٧ م .
٢٩ - شرح الكافية الشافية ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك
تحقيق : د . عبد المنعم هريدى . دار المأمون للتراث . الطبعة الأولى ١٩٨٢ الرياض .
٣٠ - شرح الكافية فى النحو . رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى
دار الكتب العلمية . الطبعة الثالثة ١٩٨٢ . بيروت .
٣١ - شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن على بن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر .
٣٢ - صحيح البخارى . كتاب اللباس . دار الجيل . بيروت .
٣٣ - صحيح مسلم . بشرح النووى كتاب اللباس . دار الفكر العربى ١٩٩٥ م . بيروت .
٣٤ - عقود الزبرجد فى إعراب الحديث النبوى . جلال الدين السيوطى .
حققه وقدم له : د . سلمان القضاة . دار الجيل . بيروت ١٩٩٤ م .
٣٥ - العوامل المائة للجرجانى . شرح خالد الأزهرى .
تحقيق وتقديم : د . البدراوى زهران . دار المعارف . بمصر .
٣٦ - الفصول الخمسون . لأبى الحسين يحيى بن عبد المعطى .
تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحى . عيسى البابى الحلبى وشركاه ١٩٧٦ م .
٣٧ - الفصول فى القوافى لابن الدهان ، تحقيق الدكتور محمد الطويل - دار الثقافة القاهرة ١٩٩١
٣٨ - القوافى للأخفش ، تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٧٢ .
٣٩ - الكتاب . لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه .
تحقيق وشرح عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ .
٤٠ - الكشاف . محمود بن عمر الزمخشرى . دار عالم المعرفة .
٤١ - اللسان . لابن منظور . طبعة مصورة عن طبعة بولاق المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، مطابع كوستا تسومای وشركاه . القاهرة .
٤٢ - مجاز القرآن . صنعة أبى عبيدة معمر بن المثنى

تعليق : محمد فؤاد سزكين . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثانية ١٩٨١ . بيروت .
٤٣ - المحتسب . لأبى الفتح عثمان بن جنى .
تحقيق : على النجدى ناصف ، د . عبد الحليم النجار . د . عبد الفتاح شلبى . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٨٦ هـ .
٤٤ - المحرر الوجيز . للقاضى عبد الحق بن غالب بن عطية .
تحقيق : عبد السلام عبد الشافى محمد . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٩٣ م .
٤٥ - المدارس النحوية . د . شوقى ضيف . دار المعارف . الطبعة السادسة . القاهرة .
٤٦ - معانى الحروف . لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى .
تحقيق : د . عبد الفتاح إسماعيل شلبى . دار الشروق . الطبعة الثالثة ١٩٨٤ .
٤٧ - معانى القرآن . يحيى بن زياد الفراء .
تحقيق ومراجعة : محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
٤٨ - معانى القرآن . لأبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش .
تحقيق : د . فائز فارس . الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر . الطبعة الثانية ١٩٨١ م . الكويت .
٤٩ - معانى القرآن وإعرابه . إبراهيم بن السرى المعروف بالزجاج .
شرح وتحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبى . دار الحديث . الطبعة الأولى ١٩٩٤ . القاهرة .
٥٠ - المسائل العسكرية . لأبى على الفارسى .
تحقيق : إسماعيل أحمد عمايرة . مراجعة د . نهاد الموسى . منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١ م .
٥١ - مشكل إعراب القرآن . مكى بن أبى طالب القيسى
تحقيق : د . حاتم صالح الضامن . مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٩٨٤ م . بيروت .
٥٢ - مغنى اللبيب . لابن هشام الأنصارى . دار إحياء الكتب العربية . بمصر .
٥٣ - المقتضب . صنعة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد .
تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . وزارة الأوقاف بمصر . الطبعة الثانية ١٩٧٩ .
٥٤ - المقرب . على بن مؤمن بن عصفور .
تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبورى . مطبعة العانى . الطبعة الأولى ١٩٧١ بغداد .
٥٥ - منهج الأخفش الأوسط فى الدراسات النحوية . عبد الأمير محمد أمين . الطبعة الأولى ١٩٧٥ بغداد .
٥٦ - النكت فى تفسير كتاب سيبويه . يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمرى .
تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان . منشورات معهد المخطوطات . الطبعة الأولى . ١٩٨٧ الكويت .
٥٧ - همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطى .
تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، د . عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية . الكويت